الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصاديةوالتجارية

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

المرجع : ...../.....2019

فرع: العلوم الاقتصادية

التخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة بعنوان:

دور وكالات الدعم الحكومي في تطوير الإستثمار الزراعي بالجزائر دراسة حالة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وكالة ميلة للفترة 2010-2018

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية (ل.م.د)

تخصص " إقتصاد نقدي وبنكي "

إعـداد الطالب:
-بوصبـع بـــدر

تحت إشراف:
الأستاذ: هبـــول محمـد

....

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
ركيمة فـارس	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
هبـول محمـد	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
بعلـي حسني	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مناقشا

السنة الجامعية 2019/2018

إلى جميع أفراد أسرتي العزيزة و الكبيرة كل باسمه أينما وجدوا.

إلى أصدقائي رفقاء دربي من داخل الجامعة و خارجها.

إلى زملائي في العمل

إلى الأستاذ المشرف الأستاذ :هبول محمد ،إلى أساتذتي الكرام وكل من علمني حرفا.

إلى كل من يقتنع بفكرة فيدعو إليها و يعمل على تحقيقها، لا يبغي بها إلا وجه الله و منفعة الناس.

إليكم أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع.

شكر وتقدير

أرى لزاما علي تسجيل الشكر و إعلامه و نسبة الفضل لأصحابه، استجابة لقول النبي ﷺ: **«من لم يشكر الناس لم يشكر الله».**

و كما قيل :

علامة شكر المرء إعلان حمـده فمن كتم المعروف منهم فما شكر

فالشكر أولا لله عز و جل على أن هداني لسلوك طريق البحث و التشبه بأهل العلم و إن كان بيني و بينهم مفاوز.

كما أخص بالشكر أستاذي الكريم و معلمي الفاضل المشرف على هذا البحث الأستاذ : محمد هبول ، الذي لم يبخل علي بمساعداته و توجيهاته بأرق عبارة و ألطف إشارة، فله مني وافر الثناء و خالص الدعاء.

كما أشكر السادة الأساتذة و كل الزملاء و كل من قدم لي فائدة أو أعانني بمرجع، أسأل الله أن يجزيهم عني خيرا و أن يجعل عملهم في ميزان حسناتهم.

((رَبَّنَآ ءَاتِنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ

أَمْرِنَا رَشَدًا))

صدق الله العظيم

فهرس المحتويات

فهـــــــــرس المحـــتـــــــــويـــــات

العنـــــــــوان	رقـم الصفحة
بسملة	
شكروتقدير	
الإهداء	
الملخص	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
مقدمة	**ب-ج**
الفصل الأول: وكالات الدعم كحافز على الإستثمار الزراعي	**02-38**
تمهيد الفصل الأول	**02**
المبحث الأول :مدخل إلى الزراعة والإستثمار الزراعي	**03-12**
المطلب الأول :ماهية الزراعة وفروعها	**03**
المطلب الثاني :أهمية التنمية الزراعية	**06**
المطلب الثالث : الإستثمار الزراعي ومداخله	**09**
المبحث الثاني :تطورات القطاع الزراعي في الجزائر	**12-23**
المطلب الأول :تطورات السياسة الزراعية	**12**
المطلب الثاني :تطور حجم الإنتاج الزراعي	**21**

المبحث الثالث: أجهزة الدعم الحكومي وتطور الإستثمار الزراعي	**38-24**
المطلب الأول : أجهزة الدعم الزراعي وآلياتها.	**24**
المطلب الثاني : تطور الإستثمار الزراعي عبر أجهزة الدعم	**35**
خلاصة الفصل الأول	**38**
الفصل الثاني : دراسة حالة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وكالة ولاية ميلة	**61-40**
تمهيد الفصل الثاني	**40**
المبحث الأول : القطاع الزراعي بولاية ميلة.	**45-41**
المطلب الأول : تقديم ولاية ميلة من ناحية القطاع الزراعي.	**41**
المطلب الثاني :مقومات وإمكانيات القطاع الزراعي في الولاية.	**43**
المبحث الثاني : الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وكالة ميلة.	**51-46**
المطلب الأول : لمحة عن الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.	**46**
المطلب الثاني : تقديم وكالة ميلة.	**47**
المبحث الثالث : دراسة حالة دعم وتمويل مشروع إستثمار زراعي بوكالة ميلة	**61-52**
المطلب الأول :تقديم الطلب وتكوين الملف	**52**
المطلب الثاني : دراسة الملف وإتخاذ قرار التمويل	**53**
المطلب الثالث :تمويل وتابعة تنفيذ المشروع	**55**
خلاصة الفصل الثاني	**61**
خاتمة	**62**
قائمة المصادر و المراجع	

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور حجم الإنتاج الزراعي بالجزائر من 2012إلى 2016	21
02	تطور حجم الإنتاج الزراعي بالجزائر من 2010إلى 2012	22
03	المشاريع الممولة عن طريق أجهزة الدعم الحكومي حتى تاريخ 2014/06/30.	36
04	المشاريع الممولة عن طريق أجهزة الدعم الحكومي حتى تاريخ 2018/06/30	37
05	المشاريع الممولة عن طريق الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وكالة ولاية ميلة 2011إلى 2014	49
06	المشاريع الممولة عن طريق الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وكالة ولاية ميلة 2015 إلى 2018	50
07	هيكل تكاليف الإستثمار	54
08	صيغة التمويل ثلاثي الأطراف	55
09	جدول إهتلاك القرض البنكي	57
10	جدول إهتلاك القرض الغير مكافئ	58

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	توزيع مساحة ولاية ميلة	41
02	تقسيم ولاية ميلة من حيث التضاريس	42
03	المستثمرات الموجودة على مستوى الولاية	43
04	الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وكالة ميلة	48
05	المشاريع الممولة عن طريق الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وكالة ولاية ميلة	49
06	المشاريع الممولة عن طريق الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وكالة ولاية ميلة 2015 إلى 2018	50

مقدمـــة

يشكل القطاع الزراعي أحد القطاعات الحيوية في الدول النامية الصاعدة، بحيث يعتبر مدخلا مهما للنهوض والتنويع الاقتصادي لا سيما بالدول النفطية كالجزائر، ذلك أنه يساهم في المقام الأول في توفير الغذاء وتعزيز الأمن الغذائي للبلد، كما يعد مصدرا للدخل والتشغيل للعديد من الأفراد والاسر ومن ثم الدخل الوطني، ويساهم بقوة في زيادة التشابك الاقتصادي الوطني بين عديد القطاعات سيما محور زراعة–صناعة، هذا إضافة إلى عديد المزايا وفي مختلف نواحي الحياة. وبالرغم من هذه الإيجابيات فإن هذا القطاع لم يحظى بالمكانة والاهمية اللازمتين في مخططات التنمية للجزائر منذ الاستقلال وطيلة الاربعون سنة الموالية، وذلك بسبب طبيعة نماذج التنمية المتبعة والتي كانت ترتكز على سياسة التصنيع كمبدأ في التنمية الشاملة فجرى اهمال باقي القطاعات، ومع فشل هذه السياسات وتغير عديد المعطيات السياسية والاقتصادية للبلاد (الاصلاحات)، كان لابد من استنهاض هذا القطاع وتعظيم نتائجه خصوصا وان الجزائر تزخر بامكانيات طبيعية وبشرية هائلة إلا انها غير مستغلة كما ينبغي، ولعل السبب الرئيسي في ذلك يرجع إلى ضعف الاستثمارات في هذا المجال، فمع تنبه السلطات لهذا المشكل مطلع الألفية الثالثة راحت تبني العديد من المخططات بهدف ضخ أموال أكبر في القطاع وتطوير الاستثمار بغرض توسيع الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني والسمكي، وفي ظل الانفتاح الاقتصادي الذي سلكته الدولة كان من الضروري اشراك القطاع الخاصفي هذه العملية والحرص على استقطابه من خلال توفير اشكال مختلفة من الدعم والتحفيز عبر أجهزة مؤسساتية تم انشاءها لدعم الاستثمار في مختلف القطاعت ومنها الزراعة، كما اخدت هذه الهيئات في التوسع والتخصص مع مرور الوقت وتكييف خدماتها بما يتناسب واحتياجات المستثمرين والاقتصاد الوطني.

لعله ومن خلال الطرح السابق يتبادر إلى ذهننا التساؤل الرئيسي التالي: **ما مدى مساهمة أجهزة الدعم الحكومي ممثلة في الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة–وكالة ميلة–في دفع وتطوير مشاريع الاستثمار الزراعي بولاية ميلة للفترة (2010–2018)؟**

كما يندرج تحت هذا التساؤل، الأسئلة الفرعية التالية:

1– ماهية القطاع الزراعي، وفيما تكمن أهميته التنموية؟

2– كيف تطورت الزراعة الجزائرية، وما هي اهم مؤشراتها؟

3– ما هي اهم أجهزة الدعم الحكومية، وكيف تطورت صيغ وآليات دعمها لمشاريع الاستثمار الفلاحي؟

–الفرضيات:

– **الفرضية الرئيسية:** يساهم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة –وكالة ميلة– في تشجيع الاستثمار الزراعي بالولاية عبر صيغ دعم وتمويل مختلفة، إلا ان هذه الصيغ تميزت بعدم الاستقرار في السنوات الأخيرة، مما كان له اثر سلبي على حجم المشروعات المستثمرة.

-الفرضيات الفرعية:

1- تمثل الزراعة حرفة الإنتاج النباتي والحيواني والسمكي، وتحتل أهمية بارزة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2- ارتبط تطور الزراعة الجزائرية بتطور الأنظمة الاقتصادية المتبعة، فمن التسيير الاشتراكي إلى اقتصاد السوق، وتسجل مؤشرات الإنتاج تزايدا مستمرا وبخاصة السنوات الأخيرة.

3- تضم أجهزة الدعم الحكومي العديد من الوكالات والصناديق المتخصصة المهام والمجالات وقد عرفت صيغ دعمها لمشاريع الاستثمار مراجعة وتحديث لفترة الدراسة.

أسباب اختيار الموضوع:

-علاقة الموضوع بطبيعة التخصص الاكاديمي بالمركز الجامعي؛

- علاقة الموضوع بطبيعة ومكان المهنة الممارسة خارج الجامعة (موظف بالصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وكالة ميلة)؛

- قلة الدراسات المتناولة بالمركز الجامعي حول حالات الدعم والتمويل من قبل الصندوق؛

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية دراسة هذا الموضوع في إلقاء الضوء على أحد أجهزة الدعم الحكومي ودورها في بعث الاستثمار الزراعي بالولاية ألا وهو الصندوق الوطني للتامين عن البطالة خصوصا وان المنطقة معروفة بطابعها الفلاحي وتحتاج إلى مصادر عديدة للدعم والتمويل، في ظل الاعتقاد بانحصار الدعم والتمويل في أوساط الشباب المستثمر بأجهزة معينة دون غيرها (الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب)؛

الهدف من الدراسة:

- ابراز الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للزراعة، وكيف يمكن للاستثمار الزراعي تحقيق ذلك؛

-صيغ وآليات الدعم والتمويل من طرف أجهزة الدعم الحكومية المختلفة للمشاريع الاستثمارية؛

- مكانة الصندوق الوطني للتامين عن البطالة -وكالة ميلة- في تمويل مشاريع الاستثمار الفلاحي؛

- المشاكل والعقبات التي تواجه المستثمرين للحصول على دعم وتمويل الصندوق، والحلول المقترحة؛

منهجية الدراسة:

بغرض الإجابة عن إشكالية الدراسة، والتأكد من صحة الفرضيات الموضوعة، فقد تم الاعتماد على مزيج من المناهج العلمية في تحرير هذه المذكرة، منها المنهج الوصفي المناسب لسرد الحقائق وتوضيح المفاهيم والمصطلحات ذات الصلة، ثم المنهج التاريخي لتتبع تطوراتمختلف الظواهر الاقتصادية المرافقة لمتغيرات الدراسة ولاسيما قطاع الزراعة في الجزائر، كما اعتمدنا على المنهج التحليلي لشرح وتفسير أسباب التغيرات الحاصلة من الحين إلى آخر ولاسيما احجام التمويل وصيغها من جهاز إلى آخر.

الدراسات السابقة:

في هذا الاطار يبرز لنا العديد من الدراسات والرسائل الجامعية على المستوى الوطني، إلا ان الدراسة التي بين أيدينا تتميز بأنها تركز الاهتمام على الاستثمار الزراعي وليس الاستثمار بصفة عامة، كما تعتبر حديثة فهي تغطي السنوات الأخيرة (2010-2018)، كما انها تعنى بمنطقة جغرافية معينة من الجزائر أي ولاية ميلة أين تكاد تنعدم فيها دراسات تعالج نفس الموضوع، غير ان ذلك لا يعني عدم الاستفادة من هذه الدراسات بل كانت منطلقا لدراستنا، كما اعتمد على العديد منها كمراجع للتوثيق والاستزادة. ومن هذه الدراسات نذكر:

-إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة -دراسة حالة ولاية قسنطينة- مذكرة ماجستير في علوم التسبيير/ من اعداد الطالبة: الحاج علي حليمة، جامعة قسنطينة، 2009. وفي هذه الدراسة تتساءل الباحثة هل تلبي مصادر التمويل المتاحة متطلبات المؤسسات الصغيرة التمويلية؟ وقد توصلت إلى نتيجة مفادها عدم تطور هذا الصنف من المؤسسات في الجزائر بسبب مشكل التمويل، حيث لازالت تجد صعوبات في التمويل البنكي مقارنة بالمؤسسات الكبرى، بالرغم من وسائل وأجهزة الدعم الحكمية المساندة، وذلك بسبب عدم توفر نظام معلوماتي دقيق يمكن من تقييم وضعيتها وقدرتها على السداد وبالتالي ارتفاع درجة المخاطرة في التمويل.

- إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، من اعداد الطالبة: شهرزاد برجي، جامعة تلمسان، 2012. وتتساءل الباحثة في هذه الدراسة عنماهي مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأكثر ملائمة، وكيف يتم استغلالها؟ وقد توصلت في النهاية إلى ان مشكل التمويل يعد من اهم المشاكل التي تواجه هذا النوع من المؤسسات بسبب امتناع وتردد النوك عن تمويلها، لهذا توصي الدراسة بتقديم الحكومة المزيد من الدعم والضمانات لهذه المؤسسات حتى تصبح مؤهلة للحصول على التمويل اللازم.

- هيئات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة تقييمية للفترة (2004-2014)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، للطالبة: هالم سليمة، جامعة بسكرة، 2017. وقد تساءلت الباحثة في هذه الدراسة عن مدى نجاح السياسة الحكومية الجزائرية في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال دراسة مجموعة من المؤسسات، وقد توصلت إلى نتائج مفادها ان هيئات الدعم الحكومي تمثل أداة فعالة في توفير التمويل اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لكن تبقى هذه الأخيرة تعاني من مشاكل في التمويل بالرغم من ذلك، بسبب غياب مرافقة فعلية في بداية نشاطها.

تقديم الخطة:

تتشكل دراستنا هذه من فصلين رئيسيين، أولاهما نظري بعنوان: وكالات الدعم كحافز على الاستثمار الزراعي، وقد تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث أساسية، تناول المبحث الأول: مدخل إلى الزراعة والاستثمار الزراعي، اما المبحث الثاني فبعنوان: تطورات القطاع الزراعي، وأهمية الاستثمار، اما المبحث الثالث فبعنوان: أجهزة الدعم والاستثمار الزراعي. لننتقل في الفصل الثاني والذي كان تطبيقيا، لإسقاط المعلومات النظرية السابقة على الواقع الميدانين فكان بعنوان: دراسة حالة الصندوق الوطني للتامين عن البطالة وكالة ميلة، وذلك لاحد المشاريع الاستثمارية في المجال الزراعة وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث أساسية كذلك كالتالي، المبحث الأول تناول تقديم لمحة عن القطاع الزراعي بولاية ميلة، ثم عرجنا في المبحث الثاني للتعريف بجهاز الدعم محل الدراسة ألا وهو صندوق التامين عن البطالة وكالة ميلة، ثم المبحث الثالث الذي تناولنا فيه دراسة حالة دعم وتمويل مشروع إستثماري زراعي بالوكالة.

وفي الأخير كانت الخاتمة، التي ضمناها اهم النتائج المتوصل اليها والتوصيات المقترحة.

ملخص

في إطار تشجيع الإستثمارات المحلية وبغرض استيعاب الأعداد الكبيرة من العاطلين عن العمل والمتخرجين من مختلف الأطوار التعليمية، قامت الحكومة بإنشاء عدة أجهزة من شأنها دعم و تشجيع الاستثمارات المحلية و من بين هذه الأجهزة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة "**CNAC**"،

سنحاول تقييم مدى فعالية هذه الأجهزة في دفع وتطوير الإستثمار الزراعي آخدين الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة كعينة سواء على مستوى الآليات التي تعمل بها أو على مستوى النتائج المتوصل إليها ، وكذا من خلال دراسة مشروع إستثماري زراعي بوكالة ميلة وتتبع مراحل الإنشاء و الإستغلال ، ومعرفة الصعوبات والعراقيل التي يواجهها المستثمر بصفة عامة و المستثمر الزراعي بصفة خاصة.

Afin d'encourager les investissements locaux et d'absorber le grand nombre de chômeurs et de diplômés de différents niveaux d'éducation, le gouvernement a mis en place plusieurs organismes qui soutiendront et encourageront les investissements locaux, notamment le Fonds national d'assurance-chômage (CNAC).

Nous tenterons d'évaluer l'efficacité de ces organismes dans la promotion et le développement de l'investissement agricole afin de guider le Fonds national d'assurance-chômage en tant qu'échantillon, tant au niveau des mécanismes dans lesquels il opère que des résultats obtenus, ainsi qu'à travers l'étude d'un projet d'investissement agricole à Mila et en suivre les étapes de construction et d'exploitation, ainsi que connaître les difficultés et les obstacles Face à l'investisseur en général et l'investisseur agricole en particulier.

الفصل الأول:

وكالات الدعم كحافز على الإستثمار الزراعي

تمهيد الفصل الأول:

يحتل موضوع الإستثمار في القطاع الزراعي مكانة مهمة في إقتصاديات الدول، ذلك أن الزراعة تعد الركيزة الأساسية للتنمية المستدامة وأحد أهم القطاعات الإنتاجية على مر العصور، كونه كذلك القطاع الذي يوفر الأمن الغذائي والذي يمكنه أيضا الدفع بعجلة التنمية الإقتصادية.

ويظهر هذا الإهتمام المتزايد بهذا القطاع في محاولة هذه الدول توفير الإحتياجات اللازمة وتحدي الصعوبات لتهيئة المناخ المناسب والضروري لتنفيذ برامجه الإنتاجية، خاصة في ظل الظروف التي تحدث بسبب ندرة رأس المال وزيادة الاحتياجات على مستواه، إذ يعبر عن نوعية وحجم وكيفية الاستغلال والاستثمار الزراعي في مناطق مختلفة وهنا تمارس المؤسسات الممولة دورها في توفير الأموال اللازمة لتحقيق التنمية في القطاع الزراعي الذي يؤثر بدوره في العديد من القطاعات الاقتصادية مثل الصناعة والشغل وغيرها. وتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة محاور كالتالي:

المبحث الأول : مدخل إلى الزراعة والاستثمار الزراعي

المبحث الثاني : تطورات القطاع الزراعي، وأهمية الاستثمار

المبحث الثالث : اجهزة الدعم والإستثمار الزراعي.

المبحث الأول: مدخل إلى الزراعة والاستثمار الزراعي

تعد الزراعة من المصادر الأساسية التي يتحصل من خلالها الإنسان على الموارد الغذائية الخاصة به، والتي تكفل له البقاء على قيد الحياة ،وهي منتشرة بكثير في العديد من المناطق الجغرافية المختلفة، وتعرف على أنها حرفة و فن من الفنون التي يتبعها الإنسان في حياته والتي تؤدي إلى حصوله على كافة المحاصيل و الإنتاج النباتي والحيواني، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق لمفاهيم عامة حول الزراعة، فروعها، أهميتها ودورها في التنمية الإقتصادية.

المطلب الأول : ماهية الزراعة وفروعها

الزراعة أسلوب معيشي مارسه الإنسان منذ القدم حيث تعد الزراعة من أكثر أشكال تنمية المصادر الأكثر إنتشارا والأكثر نجاحا في إقتصاديات الدول، وسنتطرق لمفهومها وأنواعها على النحو التالي:

الفرع الأول: تعريف الزراعة:[1]

" كلمة الزراعة مشتقة من كلمتين، الاولى (Ager) ومعناه الحقل أو التربة ، والثانية (Culture) وتعني العناية، ومن هذا فإن الزراعة هي العناية بالأرض بالمفهوم الضيق أما بمفهوم واسع فتعني جميع الفعاليات التي يقوم بها المزارع وهي متعددة أهمها: رعاية الحيوان وتربيته والعناية بالأشجار والغابات وأعمال أخرى مثل الصيد و تربية الأسماك ...

إن الزراعة هي مجموعة من الانشطة الإقتصادية التي تقوم أساسا على زراعة الأراضي، على نحو عام في جميع أعمال تحويل الجانب الطبيعي لإنتاج النباتات المفيدة للإنسان.

كما تعرفها جمعية الإقتصاد الزراعي الفرنسي بأنها " عبارة عن عمل أو نشاط غرضه قيام الإنسان بإستخدام قوي للطبيعة من أجل إنتاج محاصيل نباتية وحيوانية تسد إحتياجات الإنسان" ، من خلال هذا التعريف يتضح لنا وجود أنواع كثيرة من الزراعة مثل زراعة الإكتفاء الذاتي وزراعة التخصص والزراعة الكثيفة وغيرها ، وبأنها تشمل نشاطات متعددة كزراعة الأرض وتربية الحيوان والرعي والصيد.....

1 – شيخاوي سهيلة، **السياسات الإقتصادية للإستثمار الزراعي ودوره في تحقيق الأمن الغذائي حالة الجزائر للفترة ما بين (1980–2016)**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، 2019/2018، ص 34.

التعريف الفني للزراعة: وتعرف الزراعة فنيا بأنها عبارة عن " الإستعانة بمجموعة من العمليات لإيجاد بيئة مناسبة لنمو النباتات وتربية الحيوانات"، وتتميز هذه العمليات بأنها تساهم في إعداد البيئة المناسبة لزراعة الأرض وتربية الحيوانات، كما أنها تشمل عمليات الري والصرف بهدف التحكم في نسبة رطوبة الأرض بالإضافة إلى عمليات الإضاءة الصناعية وتسوية الأرض وتدريجها بغية تحسين التربة وتمهيد سطحها ومنعه من الإنجراف.

يمكن القول أن الزراعة علم وفن ومهنة ومهارة لإستثمار الموارد الأرضية والبشرية ووسيلة من وسائل الحصول على الدخل من أجل الحياة.

ومما سبق يمكن القول أن مفهوم الزراعة يشمل جميع الأعمال التي يتضمنها النشاط الزراعي من زراعة الأرض وتحصيل المنتجات وتربية الحيوانات، من أجل المساعدة في النشاط الزراعي و إنتاج الحليب و اللحوم والجلود وتربية الدواجن والنحل....وغيرها، وإختيار أحسن الطرق لإيصال هذه المنتجات إلى الأسواق.

الفرع الثاني: فروع الزراعة:

تختلف أنواع الزراعة على حسب إما حجم الأراضي الصالحة او حسب السياسات الزراعية.

1. من حيث المساحة:

في هذه الحالة نجد نوعين رئيسيين:

أ. **الزراعة الكثيفة:** وتتميز بها الدول ذات النمو الديموغرافي الكبير وقلة الأراضي الصالحة للزراعة فوجب الرفع من إنتاجية الوحدة الزراعية بتكثيف الزراعة على مدار السنة، لجني أكبر قدر من المحصول، وتتميز بالخصائص التالية:

- عدم التوسع في إستغلال الآلات: على الدول ذات الكثافة السكانية العالية إستغلال الأيدي العاملة المحلية وليس الآلات، فمثلا وفرة اليد العاملة الرخيصة مع قلة رؤوس الاموال في دول كالهند و الصين تقضي بعدم التوسع في إستعمال الآلات على عكس الدول الصناعية مثل بلجيكا و إنجلترا ذات الكثافة السكانية وقلة الأراضي مع وفرة رؤوس الاموال، فنجدها تستعمل الآلات وتتبع الزراعة الكثيفة للحصول على أكبر محصول ممكن.
- تتميز هذه المناطق بإرتفاع إنتاجية الوحدة الزراعية مقارنة بالمناطق التي تمارس الزراعة الواسعة لأنه يتم العناية بوحدة الأرض.

- إنخفاض إنتاجية الأفراد ويعود هذا إلى أن كثرتهم في وحدة الأرض بالإضافة إلى عدم إستعانتهم بالآلات كما نجد أن عدد العمال الزراعيين يفوق العدد المطلوب.

ب. **الزراعة الواسعة:** تنتشر هذه الزراعة في المناطق التي تتوافر فيها الأراضي الزراعية مع قلة السكان ومع توفر الآلات ووفرة الأراضي الزراعية بها، ولهذا يقوم المزارع بزراعة مساحات كبيرة من الأراضي، ويوجد هذا النوع من الزراعة في الدول التي تتمتع بالميزات التالية:

- وفرة المناطق الصالحة للزراعة.
- توفر رؤوس الاموال اللازمة للحصول على الآلات.
- تميز المزارعين بالخبرة الفنية والكفاءة.

نجد في مثل هذه المناطق أن معدلات إنتاج وحدة الأرض وهي العنصر المتوفر في الإنتاج منخفضة أما معدلات إنتاج عنصر العمل مرتفعة وهي العنصر النادر.

2. من حيث الإستقرار:

يوجد نوعان، الزراعة الثابتة والزراعة المتنقلة:

أ. **الزراعة الثابتة:** من المفروض أن تستمر رقعة الأرض في الإنتاج الزراعي لمدة طويلة طالما أن المزارع يقوم بزراعة المحاصيل المناسبة وبالطرق العملية المناسبة، ويتصف هذا النوع من الزراعة بالإستقرار والإستمرار وهذا ما يسمى بالزراعة الثابتة.

ب. **الزراعة المتنقلة:** أما في هذا النوع إذا ما تم إستنزاف خصوبة الأرض يقوم المزارعون بهجرتها و الإنتقال إلى أرض جديدة فلا يقومون بتجديد خصوبة الأرض بسبب نقص ثقافتهم الزراعية

3. من حيث السياسات الزراعية:

يمكن التمييز بين ثلاث أنواع:

أ.زراعة الإكتفاء الذاتي: ويقصد بها أن تقوم الدولة بإنتاج كل أو معظم حاجياتها من المنتجات الزراعية محليا.

ب.زراعة التخصيص: وهي أن يقوم المنتج او الدولة بالتخصيص في إنتاج سلعة معينة أو عدد قليل من السلع للحصول على إيرادات نقدية، ولكن أي إنخفاض في أثمانها يؤدي إلى إنخفاض الدخول وتدني حصيلة الصادرات لذا تسعى الدولة إلى المحافضة على أسعارها.

ج.الزراعة المتنوعة: أي لا يقوم المزارع بإنتاج محصول رئيسي واحد بل ينتج ما يحتاج إليه ومنتجات أخرى.

وبالتالي فإن أهمية الإيرادات المالية للمنتجات الزراعية المتنوعة أقل منها في حالة الزراعة المتخصصة وأكثر منها في حالة زراعة الإكتفاء الذاتي.

المطلب الثاني : أهمية التنمية الزراعية

إن فكرة التنمية الزراعية والريفية المستدامة هي إحدى الأفكار التي تبلورت في الثمانينات وذلك استجابة إلى الملاحظة المتنامية بأن السياسات والبرامج الزراعية القطرية والدولية ينبغي أن تشتمل على مجموعة من المسائل الإقتصادية، الاجتماعية والبيئية .فهي أوسع نطاقا من المجالات التقليدية للإنتاج والإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي، وقد اتضحت فكرة التنمية الزراعية والريفية المستدامة وتم التأكيد عليها في مؤتمر قمة الأرض الذي عقد في مدينة" ريو "سنة 1992. [1]

إن التنمية الزراعية تقدم برامج التنمية والإصلاح في كثير من الدول وتنبع أهميتها من خلال ما تقدمه للحياة الاقتصادية والاجتماعية وحتى في الجانب البيئي وفيما يلي أهم هذه المساهمات:

1- **تقليص معدلات الفقر** : ان الاستثمار في الزراعة عبارة عن الاستراتيجية الأكثر أهمية وفعالية في الحد من الفقر في المناطق الريفية أين يتركز غالبية الفقراء في العالم فبتحقق النمو الزراعي تتحسن وضعية السكان خاصة في أكثر الاقتصاديات المعتمدة على الزراعة، فمن خلال التقديرات المشتركة بين مختلف البلدان أن لنمو الناتج المحلي الناتج عن الزراعة ذو فعالية في تقليص ظاهرة الفقر تعادل على الأقل ثلثي فعالية النمو الناتج عن باقي القطاعات، ومثال على ذلك أن احدى الدراسات تبين أن نمو الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 01 % بسبب الزراعة يزيد نفقات 30% من الفقراء ما لا يقل عن 2.5 مرة مقارنة بالنمو الذي تحققه سائر قطاعات الاقتصاد، كما تبين في دراسة أخرى أنه بفضل النمو الزراعي نقص عدد الفقراء الذين يعيشون على دولار واحد يوميا 3.2 مرة مقارنة بالنمو الذي تحققه القطاعات غير الزراعية[2] حيث

1 – جعفري جمال، **التقدم التكنولوجي وتأثيره في تطوير الناتج الزراعي في الجزائر (دراسة قياسية تحليلية خلال الفترة) 2014 – 1990** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة طاهري محمد، بشار، السنة الجامعية 2017-2018، ص14 .

2 – زهير عماري، **تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1980-2009)**،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، السنة الجامعية 2013-2014، ص48.

تعتبر الزراعة مصدر رزق لحوالي 86% من سكان المناطق الريفية فهي توفر فرص عمل لحوالي 1.3 بليون من أصحاب الحيازات الصغيرة والعاملين من غير مالكي الأراضي كما تتيح الرفاهية الاجتماعية التي تمولها الزراعة.

2- **المساهمة في تحقيق التوازن التنموي بين الريف والحضر:** تتميز مختلف الدول بأن النصيب الأوفر من مشاريع التنمية تتمركز في المناطق الحضرية وبالأخص في الدول المتخلفة والنامية وهذا ما نتج عنه تباين واضح بين مستويات التنمية في المدن والأرياف، ولهذا لابد من تجسيد مشاريع تنموية خاصة في المجال الزراعي لدى سكان الريف بما يساعد على التقليل من هذا التباين وتحقيق التوازن التنموي بين الريف والحضر.

3- **توفير الخدمات الأساسية في الريف** : إن تطور النشاط الزراعي في القرى باستحداث مشاريع وتوفير الخدمات الضرورية أو تحسين للخدمات القائمة كالخدمات الصحية، التعليمة، خدمات الطرق، الكهرباء، شبكات الاتصال وتوفير للمياه وغيرها من الخدمات الضرورية لأجل التنمية الزراعية والريفية المطلوبة في الريف من شأنها الرفع في نصيب السكان الزراعيون من التنمية.

4- *الحفاظ على العادات والتقاليد القروية* : تتميز المجتمعات الريفية بسمات معينة من أهمها التمسك بالعادات والتقاليد الحميدة خاصة منها الدينية والاجتماعية، ويبرز دور التنمية الزراعية هنا في كونها تشجعهم على الاستقرار بقراهم وتزيد من ارتباطهم بالأرض الزراعية والعمل الزراعي وكذا الحفاظ على هوية المجتمع الثقافية والدينية.

5- **توفير الاحتياجات الغذائية لأفراد المجتمع** : إن معظم الدول النامية تعتمد على قطاعاتها الزراعية الخاصة في إنتاج الغذاء الذي يستهلكه سكانها حيث يتم اختبار الزراعة وتحليلها من وجهة نظر قدرتها على تحسين الأمن الغذائي، بحيث يساهم القطاع الزراعي في توفير العديد من المواد الغذائية التي تستهلك من قبل أفراد المجتمع من منتجات نباتية كالحبوب ومنتجات حيوانية كاللحوم ....، كما أن التوسع في القطاع الزراعي من حيث زيادة عدد العمال المزارعين والحصول على مداخيل يؤدي إلى زيادة الطلب على المواد الغذائية والتوسع في الإنتاج الزراعي يجب أن يواجه الزيادة الحاصلة في السكان وكذا الزيادة الحاصلة في الدخول الناجمة عن التنمية الاقتصادية عموما والتنمية الزراعية خاصة.

6- **مد الصناعات التحويلية بالمواد الخام** : فتعد الزراعة المصدر الأساسي للعديد من الصناعات التحويلية كالصناعات الصوفية والنسيج والصناعات الجلدية والصناعات الغذائية والدوائية، وعليه يمكن القول

أن التنمية الزراعية تساهم بشكل أساسي وفعال في تنمية القطاع الصناعي خاصة منها الصناعات التحويلية وهذا يغني أويقلل من الاستيراد .

7- **توفير الموارد المالية** :إن القطاع الزراعي يعتبر مصدرا رئيسيا للدخل للعديد من الأفراد العاملين في هذا القطاع، سواء العاملين في عملية الإنتاج بشكل مباشر كالمزارعين أو منتجي الأدوية...، أوالذين يعملون فيه بطريقة غير مباشرة كالعاملين في تسويق وبيع المنتجات الزراعية، كما أن هذا القطاع ذو دور هام في توفير الموارد النقدية من خلال التوسع في إنتاج المحاصيل التصديرية.

8- **العمل على توسيع نطاق السوق** : إن التوسع في القطاع الزراعي يؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية للأفراد الزراعيين، وهذا ما يساعد على الطلب على المنتجات المصنعة التي يستهلكها السكان وبالتالي توسيع حجم السوق المحلية للسلع المذكورة مما يشجع القطاع الصناعي على توفير جميع المستلزمات التي يحتاجها القطاع الزراعي مثل الأسمدة والمبيدات والجرارات الزراعية ويساهم هذا بدوره في توسيع ونمو القطاع الصناعي بحد ذاته، بالإضافة إلى نقل الإنتاج الزراعي إلى مختلف مناطق التسويق.

9- **مصدر أساسي للقوى العاملة في القطاعات الأخرى** : يوجد علاقة قوية بين التقدم الاقتصادي وإنتقال الأيدي العاملة من الزراعة إلى باقي قطاعات الاقتصاد الوطني، فعندما يحصل استثمار أو تطور في قطاع ما ستجد الزراعة المصدر الهام تمده باحتياجاته من القوى العاملة، ويتم ذلك لسببين هما: إما بسبب وجود بطالة موسمية أو مقنعة في القطاع الزراعي تؤدي إلى خروج حجم معين من العمالة من هذا القطاع دون أن تؤثر على إجمالي الناتج الزراعي أما السبب الثاني فهو تبني الطرق التكنولوجية الحديثة في عملية الإنتاج الزراعي مما يساهم في الاستغناء عن جزء من العمالة الزراعية.

10- **المساهمة في وفرة النقد الأجنبي:** إن المنتجات الزراعية تمثل الجزء الأكبر من الصادرات في عدد من البلدان النامية في المراحل الأولى من تنمية الواردات وتوفير العملات الأجنبية تساهم الزراعة في الحفاظ والحصول على النقد الأجنبي وهذا من خلال الحد أو التقليل من صرفه عن الواردات الأجنبية إذا ما وضعنا الزراعة المحلية بدائلها.

11- **تكوين الناتج المحلي:** يساهم النشاط الزراعي كغيره من الأنشطة الأخرى في خلق القيمة المضافة الكلية في الاقتصاد المحلي، ويمكن قياس مدى مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي الناتج المحلي طبقا لمؤشر نسبة القيمة المضافة المتولدة في هذا النشاط، وعادة ما تقل عن هذه النسبة كلما زاد تطور الاقتصاد القومي وزادت الإنتاجية في القطاعات الأخرى كالقطاع الصناعي وقطاع الخدمات، وهذا ما يحدث في الدول الصناعية المتقدمة، وقد تختلف في نفس الدولة من مرحلة تطور معينة للاقتصاد القومي إلى أخرى.

12- **استخدام المنتجات الصناعية:** يتم استخدام المنتجات الصناعية كمدخلات في القطاع الزراعي مثل الجرارات،الآلات، المبيدات والأسمدة وغيرها، ولهذا فان تنمية القطاع الزراعي ينتج عنها تنمية في معظم الصناعات الزراعية.

13- **البيئة والزراعة:** تعتبر المحافظة على البيئة من أهم التحديات التي تواجه الدول، وللزراعة الدور البارز في هذا الشأن فهي مصدر للخدمات البيئية في إطار استخدامها للموارد الطبيعية، فمن جهة يمكن أن تخلف نواتج بيئية جدية ومن جهة أخرى قد تكون سيئة، فالزراعة أكبر مستخدم للمياه وبذلك تساهم في التقليل من المياه من حيث استنفاذ المياه الجوفية وتلوث المياه بالكيماويات الزراعية وإجهاد التربة وتغير للمناخ على الصعيد العالمي فهي تسبب بنسبة 30 % من الانبعاثات الغازية المسببة للاحتباس الحراري، إلا أنها أيضا من العوامل الرئيسية في إتاحة الخدمات البيئية منها :امتصاص غازات الكربون، إدارة شؤون متجمعات المياه، الحفاظ على التنوع البيولوجي وهذا حسب ما أقر به البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وكذا من خلال التقليل من التلوث من خلال الغطاء النباتي أو التربية التي تملك قدرة قصوى للتخزين لمادة الكربون التي تكون على شكل مواد عضوية متأتية من فضلات المحاصيل والسماد الطبيعي والحد من التصحر بغرس الأشجار من المناطق المعرضة لذلك والتقليل من تملح الأراضي، وبهذا كان لابد من أن تكون هناك صلة بين الزراعة وحماية الموارد الطبيعية والبيئية جزء من مسألة استخدام الزراعة من أجل التنمية ككل.

المطلب الثالث : الإستثمار الزراعي ومداخله

الفرع الأول: ماهية الاستثمار الزراعي

الإستثمار الزراعي هو دمج عوامل الإنتاج المتوافرة في الزراعة (الأرض والعمل ورأس المال..) وتشغيلها بقصد إنتاج مواد زراعية لسدّ حاجات المستهلكين وللحصول على أفضل النتائج الممكنة.

❖ وتختلف هذه النتائج باختلاف النظام الاقتصادي السائد، ففي نظام الإنتاج الرأسمالي يجب أن يحقق الاستثمار الزراعي أفضل عائد اقتصادي ممكن؛ أي أكبر كمية كبيرة من الربح، أما في الإنتاج الاشتراكي فيجب أن يحقق الاستثمار الزراعي أفضل عائد اقتصادي واجتماعي في آن واحد.

❖ ويتم الاستثمار الزراعي في مشروعات زراعية تختلف عن المشروعات الصناعية من نواحي الشكل والتنظيم وسير العمل، غير أن مفهوم الاستثمار الزراعي يطابق في بعض الأحيان مفهوم الاستثمار

الصناعي، فقد اتجه الكثير من الاستثمارات الزراعية نحو التركيز في الإنتاج الذي أصبح يتم وفق أسس صناعية (صناعة الدواجن، المجمعات الزراعية الصناعية وغيرها).

الفرع الثاني: مداخل الاستثمار الزراعي

اولا–حسب طبيعة العقود وعلاقات الإنتاج:

تأخذ علاقات الإنتاج الزراعي نمطين رئيسين وفي كل منهما عدة طرائق في الاستثمار الزراعي:

1– **علاقات الإنتاج وصيغ الاستثمار في المجتمعات التي تسود فيها ملكية الأراضي الزراعية ملكية خاصة:** يكون استثمار الأرض في هذا النوع من المجتمعات في واحد من الأنواع التالية:

- **إستثمار الأرض من قبل مالكها:** في هذا النوع من الاستثمار يعمل المستثمر الذي هو مالك الأرض على استثمار أرضه بوسائل الإنتاج التي يملكها (آلات، معدات، حيوانات، وغيرها). وقد يستخدم بعض العمال الزراعيين استخداماً محدوداً وفي مواسم معينة، وفي هذا النوع من الاستثمار تكون عوامل الإنتاج (الأرض، رأس المال) مملوكة من شخص واحد أو مجموعة من الأشخاص ضمن إدارة واحدة.

- **استثمار الأرض بطريقة الاستئجار:** في هذا النوع من الاستثمار يؤجر المالك أرضه إلى مستأجر يستثمرها لقاء أجر معين تحدده القوانين والأعراف السائدة في المنطقة (عينياً أو نقدياً) وفي هذا النوع من الاستثمار يعمل المستأجر بما لديه من وسائل إنتاج مادية وجهد، متحملاً نتائج عمله من دون تأثير في الأجر.

- **استثمار الأرض بالمشاركة:** في هذا النوع من الاستثمار يقدم المالكُ الأرضَ ويقدم المُزارع الشريكُ العملَ، أما مستلزمات الإنتاج الأخرى فيشترك الطرفان في تقديمها بنسب مختلفة. وفي نهاية الموسم يوزع الناتج بين الطرفين وفقاً لنسب متفق عليها.

2– **علاقات الإنتاج وصيغ الاستثمار في المجتمعات الاشتراكية:** في الزراعة الاشتراكية تسود الملكية العامة لوسائل الإنتاج المادية وللأرض الزراعية وتوجد الأنواع الاستثمارية التالية:

- **مزارع الدولة:** وهي مشروعات زراعية حكومية ذات مستوى عال من المكننة الزراعية وجميع وسائل الإنتاج والمنتجات فيها ملكية عامة. وتعتمد هذه المشاريع على نظام الحسابات الاقتصادية و تتوقف عليها مسألة تطوير الزراعة في الدولة.

• **التعاونيات الزراعية الإنتاجية:** وهي نوع من المشروعات الزراعية الاشتراكية التعاونية الضخمة التي تقام على أساس المشاركة الاختيارية للعمال الزراعيين والفلاحين. وتعتمد وسائل الإنتاج في هذه المشروعات نوعين من الملكية الجماعية: ملكية الدولة للأرض الزراعية، وملكية تعاونية لجميع وسائل الإنتاج الأخرى. أما العمل فينفذ جماعياً عن طريق حلقات العمل ومجموعاته.

• **المشروعات الزراعية المشتركة بين التعاونيات الزراعية الإنتاجية:** وهي مشروعات تعاونية ضخمة تقام على أساس المشاركة الطوعية بين مجموعة تعاونيات بهدف إنتاج مواد زراعية أو تصنعيها. وتدير مثل هذه المشاريع منظمة تنتخب من ممثلي التعاونيات الزراعية المساهمة في إنشائها. وتعود الملكية في هذه المشروعات من حيث طبيعتها الاقتصادية والاجتماعية إلى تعاونياتها المؤسِّسة. ويوزع أكثر من 50% من أرباحها على التعاونيات الأعضاء.

• **وحدات الإنتاج الحيواني الصناعية:** وهي مشاريع كبيرة حكومية أو تعاونية متخصصة في إنتاج الحليب أو اللحم أو البيض. ويُنظَّم الإنتاجُ في هذه المشاريع على أساس صناعي تتحقق فيه المكننة الكاملة لمختلف مراحل الإنتاج.

• **المجمعات الزراعية الصناعية:** وهي مشاريع ضخمة لإنتاج المواد الزراعية ولتصنيع هذه المنتجات. وفي هذه المشروعات يظهر التكامل بين الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني والصناعة.

• **مشروعات زراعية أخرى للدولة:** إضافة إلى المشروعات السابقة يوجد في البلدان الاشتراكية مشروعات للدولة مثل مزارع محطات التجارب والمزارع التعليمية ومحطات تحسين المحاصيل النباتية والمنتجات الحيوانية.

• **المشروعات الخاصة:** وهي تشمل جزءاً من الأرض الزراعية تم الحصول عليه من التعاونيات الزراعية أو من مزارع الدولة للاستعمالات الشخصية بغية الحصول على منتجات حيوانية أو فاكهة أو خضراوات أو غيرها. وينفذ العمل في هذه المشروعات أفراد أسرة العامل في التعاونية أو العامل في مزرعة الدولة.

ثانيا–حسب طبيعة المؤسسات المستثمرة:

كما أن الإستثمار الزراعي يمكن أن يكون في شكل مؤسسات إستثمارية كبرى ،أو مؤسسات صغيرة ومتوسطة أو في شكل شراكة مع الأجانب.

1- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة:

هي منشأة أو مجمع يزاول نشاطات إقتصادية مختلفة (صناعية، تجارية، فلاحية أو خدماتية)، و قد أختلف في إعطاء تعريف موحد لكل صنف من هذه الأصناف، وذلك كلٌ حسب النظرة التي يتبناها (حجم الإنتاج ، رقم الأعمال، القيمة المضافة، عدد العمال...).

2- **مشاريع الشراكة مع الأجانب:**

يعتبر مفهوم الشراكة مع الأجانب مفهوم حديث، ويعرف على أنه عقد أو اتفاق بين مشروعين أو أكثر قائم على التعاون فيما بين الشركاء ويتعلق بنشاط إنتاجي (مشاريع تكنولوجية وصناعية) أو خدمي أوتجاري وعلى أساس ثابت ودائم وملكية مشتركة, ولا يقتصر هذا التعاون فقط على مساهمة كل منهما في رأس المال (الملكية), وإنما أيضا المساهمة الفنية الخاصة بعملية الإنتاج واستخدام براءات الاختراع والعلاقات التجارية , والمعرفة التكنولوجية, والمساهمة كذلك في كافة عمليات ومراحل الإنتاج والتسويق وسيتقاسم الطرفان المنافع والأرباح التي سوف تتحقق من هذا التعاون طبقا لمدى مساهمة كل منهما المالية والفنية."

المبحث الثاني: تطورات القطاع الزراعي في الجزائر

إعتبارا للدور الذي يؤمنه القطاع الزراعي على المستويين الإقتصادي و الإجتماعي والنهوض بالمناطق الريفية وتحقيق الأمن الغذائي، فقد حظي هذا القطاع بمكانة خاصة ومتميزة ضمن البرامج التنموية في الجزائر، مكنته من الإنتفاع بالعديد من الإجراءات الريادية والإصلاحات الهيكلية، نذكر منها توفير الدعم الكافي للفلاحين، وكذا دعم مؤسسات البحث والإرشاد الفلاحي وتنظيم المهنة وتطوير وسائل وأساليب تدخلها، وفي هذا المبحث سنحاول توضيح الأساليب أو الأشكال المتبعة في تجسيد الإستثمار الزراعي إنطلاقا من وضعية القطاع الزراعي والإستثمار فيه.

المطلب الأول : تطورات السياسة الزراعية

لقد إحتلّت الزراعة مكانة هامة في الجزائر قبل وبعد الإستقلال، لذلك عملت الدولة على تنمية القطاع الزراعي فيها، وذلك بانتهاجها لمجموعة من السياسات التنموية في القطاع على فترات مختلفة .

ثانيا: القطاع الزراعي في الفترة ما بين 1962-1990:

شهدت هذه المرحلة ترسانة من القوانين والمراسيم تخص التسيير الذاتي والثورة الزراعية التي كانت موجهة لسكان الريف من تحسين مستوى معيشة سكان الريف، وتميزت هذه الفترة بمرحلتين أساسيتين:

I. مرحلة التسيير الذاتي القطاع الزراعي الجزائري:

بدأ انتهاج هذا النظام عبر عدة مراحل وتميزت بداية هذه المراحل بفوضى التسيير وصدور مراسيم بداية تامين الممتلكات و إنشاء التعاونيات الزراعية، تسببت هذه القرارات الارتجالية في ظهور مشاكل اقتصادية في النشاط الزراعي أهمها مشكلة التسويق بمنتجات الزراعة في الجزائر، مما جعل هذه المنتجات تتكدس وذلك لانعدام سياسة تسويق واضحة حيث كانت في بداية الأمر تسوق بطريقة حرة وفقا لقانون العرض و الطلب، وللتغلب على هذه المشكلة أنشأت سنة 1963 م مؤسسة متخصصة تقوم بصرف المنتجات الخاصة بقطاع التسيير الذاتي تسمى تعاونية الصرف و البيع (CORC) التي تعمل تحت إشراف الديوان للإصلاح الزراعي[1](ONRA) ولقد تم تطبيق نظام التسيير الذاتي في الجزائر على ثلاث مراحل أساسية:[2]

المرحلة 1: ارتبطت هذه المرحلة باستقلال الجزائر مباشرة و ما ترتب عليها من رحيل الجماعي للمعمرين وشغور أملاكها حيث بدأت عملية الاستيلاء على هذه الممتلكات من قبل الافراد والمزارعين المنظمات الوطنية، وتدخلت الدولة لمنع التهريب والاستحواذ على العتاد والتجهيزات الزراعية باسم حماية المصالح العامة بإصدار مرسوم في 1962/8/24.

المرحلة 2: جاءت هذه المرحلة بصدور المرسوم المؤرخ في 1963/3/19م المحدد لكيفية تنظم قطاع التسيير الذاتي ثم القرار المكمل له في 1963/5/6 م وخلال هذه المرحلة تم القيام بعمليات تأمين التي إمتدت من مارس إلى ماي 1963 والتي شملت الوحدات الزراعية لكبار المعمرين البالغ عددها 127 مزرعة.

المرحلة 3: هي مرحلة التأميم الشامل للأراضي وتم فيها تأميم كامل المزارع المملوكة من طرف الأوربيين، وأدمجت في عملية التسيير الذاتي.

1- هيشر أحمد التيجاني، **مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الإقتصاد الوطني من خلال دراسة سلوك متغيرات حساب الإنتاج وحساب الإستغلال للفترة 1974-2012**، أطروحة دكتراه، جامعة أبو بكر بالقايد، تلمسان، الجزائر، 2015، ص 31.

2- صاحب يونس، **السياسة الفلاحية والتبعية الغذائية في الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة مولود معمري، تيزي وزو،الجزائر، 2014 /2015، ص ص 87،88.

خلال مرحلة 1967-1969 م: تم إطلاق المخطط الثلاثي والذي يعتبر أول تجربة للتخطيط، وتميز بالتقسيم الغير متوازن لاستثمارات بين القطاعات والتي لم يستحوذ فيها القطاع الفلاحي من مجمل الاستثمارات الا على 20,7%.

II. مرحلة الثورة الزراعية:

جاءت الثورة الزراعية بمقتضى الأمر 71 المؤرخ 1971/10/8، وبهدف حل مجموعة من المشاكل التي عانى منها القطاع الفلاحي بتحسين الإنتاجية الفلاحية، والقضاء على التبعية الغذائية للخارج، خاصة مع إرتفاع الفاتورة المخصصة لإستيراد الغذاء إضافة إلى العمل عل تحسين الأوضاع الاجتماعية للأرياف وتحقيق العدالة الاجتماعية، وكل مشاكل التوزيع الغير عادل ووسائل الإنتاج التي من أبرزها الأرض[1] والإسراع في دراسة ومنح القروض التي يتم تحديدها من طرف وزارة الفلاحة وكتابة الدولة التخطيط ويكون ذلك حسب الولاية ونوع التجهيز ؛إضافة إلى ذلك:[2]

تقييم القروض كان يخضع لمعايير نظرية إدارية بعيدا عن المعايير الاقتصادية حيث كان البنك المركزي يمنح قروضا دون تحليل الأسباب التقنية والهيكلية للعجز الذي كانت ميزانية الدولة تتكفل به مما أثر سلبا على المنتجين حيث أصبحوا لا يبحثون عن النشاطات ذات المردودية.

انطلاقا من هذه الوضعية جاء المرسوم رقم 406 الصادر في 1975/2/14 م بناءا على الاتفاق الذي حدث بين وزاري الفلاحة والمالية، محددا تدخل البنك المركزي وفق سياسة محددة وثابتة.

1- يحدد مبلغ القرض بناءا على التفاوض المباشر بين الفلاح والبنك الوطني الجزائري؛
2- تحديد معايير التكاليف الفلاحية عن طريق التفاوض المباشر بين البنك الوطني الجزائري وممثلي الوحدات الإنتاجية الذي يمكنهم استخدام كل الوثائق لدعم طلباتهم؛
3- في حالة النتائج السلبية لبعض الوحدات الإنتاجية تتعهد الدولة بالدفع و تعويض البنك؛
4- تم إنشاء لجنة على مستوى الدائرة لحل النزاعات التي تنشأ بين البنك والوحدات الإنتاجية يترأسها رئيس الدائرة.

1 – صاحب يونس، المرجع نفسه ،ص 95 .

2 – مجدولين دهينة، **إستراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة دكتوراه ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، 2016-2017 ، ص 155 .

كما تم إعادة النظر في معدلات الفائدة فانخفضت على أنواع القروض ورغم أن القطاع الخاص كان يمثل 60% من القطاع الفلاحي إلا أن العناية به خاصة من الناحية المالية كانت ضعيفة مقارنة بالقطاع الفلاحي العمومي ففي الوقت الذي عرفت فيه دورة التمويل تحولات هامة وتحسين في الخدمات فان القطاع الخاص لم يستفد إلا باقتراحات همشته كليا.

لكن بعد سنة 1976 م تم إعادة إقراض القطاع الخاص ودعمت هذه العودة بتدخل وزارة المالية بأمر من وكالات البنك الوطني الجزائري بدمج القطاع الخاص في برامجها وإعطاء تسهيلات وتوجيهات للفلاحين للاستفادة من القروض، لكن التطور الإجمالي القروض المرخصة لهذا القطاع انتهى إلى نفس المآل.

أي بقاء القطاع الخاص مهمش من ناحية الإقتراض ونظرا لذلك كللت الثورة الزراعية بالفشل في تحديث الزراعة الجزائرية وتطورها مجابهة الاكتفاء الذاتي من الأغذية، لذلك سرعت السلطات في إعادة هيكلة القطاع الفلاحي مع بداية الثمانينات.

بعدها نفس السيناريو السابق بقي كما هو، بقيت الإصلاحات نظرية أكثر منها تطبيقية وظلت القرارات التنموية مركزية و لم يكن للفلاحين دور فعال في منع القرار مما انعكس على تلك الإصلاحات بالفشل لأنها كانت عن طريق التغيير الجذري (الثورة) بدلا من الإصلاح التدريجي معتمد بالدرجة الأولى على تشجيع الملكية عن طريق توزيع الأراضي، وبالتالي لم تتغير هذه المراسيم والإصلاحات شيئا، إضافة إلى العجز المستمر في الإنتاج الفلاحي من جهة والارتفاع المتزايد في الواردات الزراعية الغذائية من جهة أخرى، فلقد تبين بان تكلفتها تتزايد سنة بعد سنة ورغم انخفاض المداخيل البترولية سنة 1986 بقيت الحصة المخصصة لاقتناء الغذاء من الخارج ثابت[1] ولذلك عرفت هذه المرحلة تطبيق المخططين الوطنيين الخماسي الأول والثاني:[2]

فخلال المخطط الخماسي الأول 1980- 1984 صنفت الفلاحة من بين الأولويات الأساسية المهتم بها لتحقيق التنمية لذلك تم في إطار هذا المخطط تخصيص ميزانية خاصة بقطاع الفلاحة لتنميته وإدارة هيكلته كما تم إطلاق مجموعة من العمليات نذكر منها:

- غرس الأشجار المثمرة في مساحة قدرت ب 145,6 ألف هكتار.

- تهيئة وتطهير مساحة 50 ألف هكتار وتنمية الزراعات الصناعية.

1 - هاشمي الطيب،**القطاع الزراعي في الجزائر في ظل الوفرة المالية للفترة 2006-2013 بين الإنجازات والعقبات**، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات التحديات الاقتصادية الدولية الشلف، يومي 23-24 نوفمبر 2014، ص 4.

2- صاحب يونس، مرجع سابق، ص 110.

وقد أنشأ خلال هذه الفترة بنك الفلاحة و التنمية الريفية وبالتحديد يوم 1982/03/13 في إطار سياسة إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري كآلية من آليات تمويل القطاع الزراعي حيث أسندت إليه مهام تمويل كل ما يتعلق بالقطاع الزراعي وذلك بهدف تطوير هذا القطاع، وكان ذلك من خلال مواردها أو عن طريق إدارة صناديق دعم وزارة الفلاحة والتنمية الريفية فيما يخص إدارة موارد وزارة الفلاحة والتنمية الريفية فقد وضعت مجموعة من الصناديق تسمح بمشاركة الدولة بوجه عام في تنمية القطاع الزراعي عن طريق منح دعم أو قروض فلاحية ذات نسب فوائد ميسورة، تكون في شكل قروض قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل، كما عملت الدولة على إنشاء صندوق لضمان الكوارث يقوم بتعويض الأضرار المادية التي تلحقها الكوارث الفلاحية بالمستثمرات، هذا بإضافة إلى صناديق أخرى مهمتها المساعدة المالية. هذه الصناديق عبارة عن مؤسسة متخصصة تطورت بتطور سياسات التنمية الفلاحية في الجزائر، ويشرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية على إدارتها فهو يعمل كوسيط بين الوزارة المعنية والفلاحة والمستثمرة الفلاحية وكل المشاريع التي لها علاقة بالتنمية الفلاحية والريفية أما فيما يخص إدارة الموارد الخاصة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية فتتمثل مهمته في تنفيذ جميع العمليات المصرفية والاعتمادات المالية على اختلاف أشكالها، طبقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها، وفي منح القروض طبقا للسياسة التي تسطرها الحكومة بهدف تنمية قطاع الفلاحة، وتطوير الأعمال الفلاحية التنفيذية التقليدية والزراعية الصناعية. وهو يقوم بمنح القروض الفلاحية بمختلف أنواعها، كما يقوم بمنح قروض مضمونة وأخرى غير مضمونة وتكون في حالات خاصة ينص عليها القانون الداخلي للبنك ويعتمد في ذلك على استخدام جميع الوسائل المنقولة العقارية والمالية لتحقيق هدفه المتمثل في تنمية قطاع الفلاحة وتطوير الأعمال الفلاحية التقليدية والزراعية الصناعية تتمثل هذه الموارد في مواردها الخاصة من رأس المال وتسبيقات وجميع الوسائل المالية الأخرى الناتجة عن أعماله.[1]

أما المخطط الخماسي الثاني 1985-1989 المكمل ما جاء في المخطط الخماسي الأول تم إطلاقه سنة 1985 إلا أن الدولة اصطدمت بأزمة اقتصادية حادة أثرت على مختلف الاستثمارات التي أطلقت قبلها، من جهة أخرى سمح صدور قانون رقم 78/83 المتعلق باستصلاح الأراضي وحيازة الملكية العقارية بانطلاق عمليات توزيع الأراضي على الفلاحين، وفي إطار قانون 79/87 الصادر في 1987/12/8 تم إنشاء آلية جديدة للانتفاع من العقار الفلاحي المملوك من الدولة المستثمرة الفلاحية كما أدى هذا القانون إلى هيكلة باقي أراضي الدولة كما تم إنشاء صندوق المساهمة للمواد الزراعية، لتضم القطاع الفلاحي بشكل أحسن وشكل الصندوق من مؤسسات وطنية عامة وأخرى خاصة[2].

1 – مجدولين دهينة ، مرجع سابق ، ص ص 192 ، 193 .

1- صاحب يونس، مرجع سابق، ص ص 111، 112.

ثالثا: القطاع الزراعي بعد 1990 م:

من بين الفترات التي شهدت تحولات كبيرة في القطاع الزراعي الجزائري هي الفترة الممتدة من 1990إلى2007 والتي عرفت ظهور العديد من صناديق الدعم الزراعي والتي سنتطرق لها في المبحث الموالي.

ولقد أبدت الجزائر اهتماما كبير القطاع الزراعي منذ سنة 2000 والهدف من ذلك هو تحقيق الأمن الغذائي، وخير دليل المخطط الوطني التنمية الفلاحية PNDA2000 –2002 [1] وهو عبارة عن آلية خاصة ترمي إلى ترقية التأطير التقني والمالي والنظامي قصد الوصول إلى بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة من خلال المحافظة والحماية والاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، كذلك عن طريق استصلاح الأراضي والاستغلال الأفضل للقدرات الموجودة.[2] كما يركز المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أيضا على لامركزية القرار الاقتصادي على مستوى المستثمرة الفلاحية فيما يتعلق بإختبار الاستثمار، وعلى مستوى الهياكل الإدارية المحلية فيما يتعلق بمنح مساعدات الدولة. وهذا احد أهم أسس هذا المخطط والذي سيتم توسيع إجراءاته المتعلقة بالمساعدة والبحث على الاستثمار في كل جهات الوطن في تنوعها وخصوصيتها والذي سيستجيب لإنشغالات مجمل المزارعين مهما كان نمط استغلالهم للأرض، وفي هذا المجال يمثل المخطط أداة مفضلة لتنمية الإنتاج الفلاحي وعنصرا في هيكلته حسب الفروع وكذا أداة لإدارة الفضاءات.[3]

وفي إطار النهوض بالقطاع الزراعي في الجزائر سنت العديد من القوانين التي تصب في مصلحة ذلك من أهمها قانون التوجيه الفلاحي و برنامج التجديد الفلاحي و الريفي .

- **قانون التوجيه الفلاحي 2008:**

جاءت سياسة التجديد الفلاحي والريفي لتأكد من جديد على الهدف السياسي الذي تأكده السياسات الفلاحية المتعاقبة منذ 1962، وقد شرع في تنفيذ هذه السياسة من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية منذ 2008، حيث ترتكز على قانون الزراعة التوجيهي الذي صدر في أوت 2008 الذي يحدد معالمها وإطارها العام بهدف تمكين الزراعة الوطنية من المساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد وتحقيق التنمية المستدامة،

1 – بلال خزار، **السياسات الزراعية وآفاق تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2012–2013، ص76 .

2 – جمال جعفري، لعجال عدالة، **مبادرات اصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وآثرها على الناتج الزراعي**، مجلة دفاتر اقتصادية، العدد 2، 2018/12/12، ص 105.

3 – هاشمي الطيب، مرجع سابق، ص 200.

حيث يقوم حيث يقوم أساس هذه السياسة على تحقيق توافق وطني حول مسالة الأمن الغذائي لضمان السياسة الوطنية والتماسك الاجتماعي، كما تستند إلى تحرير مبادرات والطاقات وعصرنة جهاز الإنتاج وترجمة القدرات الكبيرة التي يحتوي عليها الاقتصاد الوطني.[1]

ويرمي هذا القانون في المادة 02 إلى تحقيق الأهداف التالية:[2]

– مساهمة الإنتاج الفلاحي في تحسين مستوى الأمن الغذائي؛

– ضمان تطور محكم للتنظيم ولأدوات تأطير قطاع الفلاحة قصد المحافظة على قدراته الإنتاجية والسماح بالزيادة في إنتاجيته وتنافسيته مع ضمان حماية الأراضي والاستعمال الرشيد للمياه ذات الاستعمال الفلاحي؛

– وضع إطار تشريعي يضمن أن يكون تطور الفلاحة مفيد اقتصاديا اجتماعيا ومستدامة بيئيا ويضمن ترقية النظرة التساهمية التي تعمل على المشاركة الإدارية للشركاء في مجهودات الدولة من اجل تنمية كل الفضاءات، ويضمن تكريس قواعد الحماية الاجتماعية ترقية الوسط الريفي؛

– مواصلة تنفيذ مبدأ دعم الدولة الملائم للتنمية الفلاحية، النباتية والحيوانية بصفة مستمرة.

- **<u>برنامج التجديد الفلاحي والريفي (المرحلة الأولى)2009-2014:</u>**

التجديد الفلاحي والريفي خيار استراتيجي أطلق رسميا في أوت 2009 تأكد برامجه على الهدف الأساسي الذي تتبعه السياسات الفلاحية المتعاقدة منذ 1962 ويعتمد هذا البرنامج في إستراتيجية على وضع الأسس السياسية لإدارة مركزية سياسة التنمية الفلاحية والريفية التي أدرجت في القانون السابق(قانون التوجيه الفلاحي)، ويضع قانون التجديد الفلاحي والريفي الإطار وخريطة الطريق لسنوات الخمس المقبلة 2009-2013 التي يتم خلالها تحقيق البرامج المسطر الذي يرتكز كسابقيه على تكثيف إنتاج المواد الغذائية الأساسية، فضلا عن حماية مداخيل الفلاحين والحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلكين، وكذا تحرير المبادرات وبناء ثقة المستقيل، بالإضافة إلى تعزيز التشاور والاستشارة مع كل من الفاعلين والمسئولين في مجال الفلاحة و الترعة، وبالتالي حماية وتثمين الموارد الطبيعية، ومن جهة أخرى أكد البرنامج على أهمية العناية الخاصة بالاستغلال العقلاني للمياه باستخدام تقنيات الري الحديثة، كما يمنح هذا البرنامج نمط وحيد الاستغلال الأراضي التابعة الدولة عن طريق الامتياز بعلاقة تعاقدية على المدى الطويل، وبدا تطبيق هذا البرنامج بالتوقيع على عقود النجاعة مع 48 ولاية سنة 2009.[3]

1- جمال جعفري، لعجال عدالة، مرجع سابق، ص 107.

2 – الجريدة الرسمية، **الجمهورية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 08- 16**؛ العدد 46، الصادر بتاريخ 10 أوت 2008، ص ص 5 ، 6 .

1 – غردي محمد، **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والإستثمار في ظل الإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتراه، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011 -2012، ص ص 171-172.

ترتكز سياسة التجديد الزراعي والريفي على ثلاث محاور رئيسية متكاملة وهي كالتالي:

1- التجديد الزراعي: والذي يهدف إلى تعزيز قدرات الإنتاج، زيادة إنتاج المحاصيل والمنتجات الإستراتيجية، تعزيز وتوسيع نطاق الجهاز التنظيمي الجديد المنتجات وذات الاستهلاك الواسع، يعتمد في ذلك على ثلاث برامج رئيسية المتمثلة في تعزيز إنتاجية رأس المال، البنية التحتية الفلاحية والريفية، وبرامج التنظيم التي تنفذ عن طريق الأدوات التالية: وحدات الاستبيان العقلية، المستثمرات الفلاحية الرائدة، المهارات والبنيات التحتية، التكوين.[1]

2- التجديد الريفي: تستلهم سياسة التجديد الريفي أفكارها وبنيتها من ضروري تحقيق تنمية متوازنة ومنسجمة من خلال التوازن بين مختلف الاقاليم الريفية النشطة والأقاليم ذات القدرات الفلاحية التنافسية، على أساس انه لا توجد تنمية بدون اندماج على المستوى القاعدي للتدخلات، وبدون تعاضد للوسائل والموارد ويستهدف التجديد الريفي كل الأمر التي تعيش و تعمل في الوسط الريفي خاصة المناطق التي تتميز بصعوبة في ظروف المعيشة والإنتاج.[2] كما يهدف إلى حماية وصون وتعزيز الموارد الطبيعية الرعوية، الموارد النباتية والمائية عن طريق أربعة برامج المتمثلة في مكافحة التصحر، حماية التجمعات المائية، وتعزيز الإرث الغابي، حماية النظم المائية والاستصلاح، استنادا على الأدوات التالية:[3]

- نظام المعلومات لبرامج دعم التجديد الريفي؛
- النظام الوطني لدعم اتخاذ القرارات من اجل التنمية المستدامة؛
- المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة والمشاريع الجوارية لمكافحة التصحر؛
- عقد كفاءة للتنمية الزراعية تم توقيعه مع مديريات المصالح الفلاحية؛
- عقد كفاءة للتنمية الفلاحية تم توقيعه مع محافظة الغابات.

3- برنامج تقوية القدرات البشرية و المساعدة التقنية PRCHAT :

تأتي هذه الركيزة كرد على الصعوبات التي يواجهها الفاعلون الاندماج في تنفيذ هذه السياسة الجديدة لاسيما بسبب الأدوار الجديدة التي يتعين بعدها بين مختلف أشكال التنظيم وتسعى هذه البرامج إلى معرفة مناهج الإدارة الفلاحية، الاستثمار في البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي، تعزيز القدرات المادية والبشرية وتعزيز مصالح الرقابة والحماية البيطرية والصحة النباتية ومصالح تصديق البذور والشتائل والرقابة التقنية

2 – وليد حمدي باشا، **دور السياسة الإئتمانية في تمويل القطاع الفلاحي الجزائري (2000-2010)**، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013-2014، ص ص 85 ، 86 .

3 – مجدولين دهينة ، مرجع سابق،ص.174

4 – وليد حمدي باشا ، مرجع سابق ، ص ص 87 ، 88 .

مكافحة حرائق الغابات، يرتكز هذا البرنامج على محورين رئيسين يتمثل الأول في مختلف أنشطة التنمية والتطوير والتدريب والتوجيه في مجال هندسة الإنتاج وتنظيم التظاهرات العلمية، والعمل على تطوير مراكز التميز.

أما المحور الثاني فهو تقديم المساعدة التقنية والقدرات الإدارية لوحدات الإنتاج الزراعي من اجل تحسين الأداء الإنتاجي ومساعدة الوحدات الإستراتيجية الاقتصادية لتعزيز قدرتها الإنتاجية[1].

- **برنامج التجديد الفلاحي و الريفي(المرحلة الثانية) 2015-2019:**

سمحت النتائج الايجابية التي حققتها سياسة التجديد الفلاحي والريفي باتخاذ نظام الحاكم قرار مواصلة العمل بهذه السياسة في آفاق 2015-2019، بدعم البرامج السابقة وإثراءها ببرامج جديدة.[2]

ويقوم هذا المخطط على ثلاث ركائز أساسية:[3]

فالركيزة الأولى من مخطط عمل الفلاحة تقوم على الزراعة والثورة الحيوانية ويكون ذلك من خلال تعديل وتحديث وتنمية هيكل القطاع الفلاحي مع تشجيع كفاءات القطاع الفلاحي، ودعم أصحاب المشاريع الفلاحية

أما الركيزة الثانية فتقوم على إطار الأهمية للإنتاج الغابي

فيما يخص الركيزة الثالثة تقوم على متابعة ودعم برامج الاستثمار في قطاع الصيد وتوجيه المائيات ويهدف مخطط عمل الفلاحة إلى:

- رفع متوسط نمو القطاع الفلاحي ب 05 %؛
- قيمة الإنتاج تقدر ب 4300 مليار دينار جزائري؛
- تخفيض قيمة الواردات ب 2 مليار دولار؛
- زيادة الصادرات ب 1,1 مليار دولار والوصول إلى مليون وخمسمائة منصب شغل .

حيث يتوقع تحقيق النتائج التالية بحلول سنة 2020 فيما يخص قطاع الصيد وتربيه الأحياء المائية:

رفع الإنتاج إلى حوالي 200 ألف طن، الاحتفاظ ب 80 ألف منصب شغل، خلق 40 ألف منصب شغل، الوصول إلى رقم أعمال يقدر ب 110 مليار دينار جزائري وحشد أكبر عدد من الاستثمار داخل القطاع الفلاحي السمكي.

1 – مجدولين دهينة ،مرجع سبق ذكره ،ص ص176،175.

1 – صاحب يونس، مرجع سابق، ص 189.

1 – جمال جعرفي، لعجال عدالة، مرجع سابق، ص 109.

المطلب الثاني: تطور حجم الإنتاج الزراعي.

الجدول (01) : تطو حجم الإنتاج الزراعي بالجزائر

الوحدة: ألف قنطار

التعيين /الموسم الفلاحي	2013/2012	2014/2013	2015/2014	2016/2015
الحبوب الشتوية منها:	49110	34322	37555	34323
- القمح الصلب	23324	18443	20199	19376
- القمح الين	9667	5919	6368	5025
- الشعير	14986	9394	10306	9199
- الخرطال	1133	566	682	721
- البرمشليم	0	0	0	2
الحبوب الصيفية	13	30	55	126
مجموع الحبوب	**49123**	**34352**	**37610**	**34449**
الحبوب الجافة	**958**	**937**	**874**	**773**
المزروعات	**118683**	**122977**	**124693**	**130811**
البقولية(السباخه)منها:	48865	46735	45396	47581
- البطاطا	9751	10656	11638	12806
- الطماطم	13595	13409	14363	15260
- البصل	15006	16143	18144	18777
- البطيخ بنوعيه				
الزراعات الصناعية منها:	**9323**	**11147**	**13299**	**12802**
- الطماطم الصناعية	9083	10930	12908	12355
- التبغ	79	87	88	98
الحمضيات منها:	**12049**	**12710**	**13420**	**12032**
- البرتقال	8907	9552	10051	8928
- اليوسفي والكليمونتين	2312	2279	2623	2342

زراعة الأشجار	**30841**	**29424**	**33221**	**33863**
–التمور	8482	9344	9904	10296
–التين	1171	1286	1391	1204
–الزيتون	5787	4829	6537	6964
–اللوز (طري/يابس)	635	648	765	661
–فواكه أخرى (ذات نواة وحب)	14766	13317	14624	14738
زراعة الكروم	**5708**	**5180**	**5681**	**5714**
– عنب مجفف	0.9	0.9	0.7	0.5
– عنب المائدة	4829	4373	4926	4991
– عنب التخمير	878	806	754	722
– خمور (1000هكل)	148	120	250	941

المصدر:الجزائر بالأرقام، نتائج 2014–2016،الديوان الوطني للاحصائيات، نشرة رقم 47، 2017، ص38.

الجدول (02): تطور حجم الإنتاج الزراعي بالجزائر

الوحدة: ألف قنطار

التعيين /الموسم الفلاحي	**2010/2009**	**2011/2010**	**2012/2011**	**2013/2012**
الحبوب الشتوية منها:	**40016**	**42457**	**51336**	**49110**
– القمح الصلب	18090	21958	24071	23324
– القمح الين	7962	7151	10251	9667
– الشعير	13080	12581	15917	14986
– الخرطال	884	767	1097	1133
الحبوب الصيفية	5	15	35	13
مجموع الحبوب	**40021**	**42472**	**51371**	**49123**
الحبوب الجافة	**723**	**788**	**843**	**958**

المزروعات البقولية(السباخه)منها:	**86404**	**95692**	**104023**	**118664**
– البطاطا	33003	38622	42195	49280
– الطماطم	7182	7716	7970	9751
– البصل	10013	11442	11833	13444
– البطيخ بنوعيه	12238	12851	14951	15006
الزراعات الصناعية منها:	**7777**	**7237**	**8759**	**9380**
– الطماطم الصناعية	7169	7059	8524	9139
– التبغ	76	83	76	79
الحمضيات منها:	**7881**	**11068**	**10878**	**12049**
– البرتقال	5825	8147	8025	8907
– اليوسفي والكليمونتين	1518	2180	2075	2312
زراعة الأشجار	**23129**	**28380**	**26521**	**30841**
–التمور	6447	7249	7894	8482
–التين	1238	1202	1101	1171
–الزيتون	3113	6108	3938	5787
–اللوز (طري/يابس)	570	506	665	635
–فواكه أخرى (ذات نواة وحب)	11761	13315	12923	14766
زراعة الكروم	**5606**	**4026**	**5432**	**5708**
– عنب مجفف	2	2	2	0.9
– عنب المائدة	4743	3499	4733	4829
– عنب التخمير	861	525	697	878
– خمور (1000هكل)	157	91	107	148

المصدر:الجزائر بالأرقام، نتائج 2011–2013، الديوان الوطني للاحصائيات، نشرة رقم 44 ،2017، ص 38.

المبحث الثالث: أجهزة الدعم الحكومي، وتطور الاستثمار الزراعي

إن الإستثمار الزراعي كي يحقق إنتاجية عالية يحتاج إلى إستثمارات رأسمالية ومعرفية كثيفة، إلا أن حصة القطاع الفلاحي والزراعي الجزائري من إجمالي الإستثمارات ظلت ضئيلة جدا، بالإضافة إلى عجز مؤسسات الإقراض الزراعي عن القيام بتشجيع ومساندة هذا القطاع الهام.

و إن تحقيق الأمن الغذائي والرفع من مردودية القطاع الزراعي في الجزائر يبقى رهين إنعاش المؤسسات العامة والخاصة في الميادين ذات الأولوية الكفيلة بتحسين إنتاج هذا القطاع وتثمين وحماية منتوجه.

لذلك فهذا المبحث نتناول فيه آليات تشجيع، دعم وترقية الإستثمارات الزراعية بإعتبارها أهم العوامل المعززة والداعمة للأمن الغذائي في الجزائر من خلال العمل على تعزيز عناصر القوة والريادة التي تتمتع بها مقومات الزراعة في الجزائر، وإنتهاز فرصة الطفرة النفطية وتحسن مداخيل البلاد والإستفادة من المؤهلات التي تتوفر عليها من أجل بلوغ المستوى المنشود.

المطلب الأول : أجهزة الدعم الزراعي وآلياتها

أنشئ المشرع الجزائري عدة وكالات وأجهزة لدعم وترقية الإستثمار في الجزائر بما في ذلك الإستثمار الزراعي منها:

الفرع الأول : وكالات الدعم

مع تزايد حدة الأزمات الاقتصادية المتوالية وضعف الهياكل القاعدية و انخفاض معدلات الاستثمار وإغلاق العديد من المؤسسات و تسريح العمال، فإرتفعت بذلك معدلات البطالة التي وصلت إلى حدود 30%.

فقد دعت هذه المؤشرات السلبية الحكومة إلى طرح جملة من الإصلاحات والتشريعات القانونية قصد تهيئة المناخ الملائم لتطوير الاستثمار، أهمها تلك المتعلقة بإنشاء وكالات وأجهزة لترقية الاستثمارات منها:

- **_الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ.**
- **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM.**
- **الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمارANDI.**

I. الوكالة الوطنية لدع تشغيل الشباب ANSEJ:

أولا: تقديم الوكالة :

1- تعريف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: استحدثت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب سنة 1996، وعرفت على أنها هيئة ذات طابع خاص، وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة، يتولى الوزير المكلف بالتشغيل متابعة نشاطاتها، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، لها فروع جهوية ومحلية.

2- مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: تكلف الوكالة بالمهام التالية:

- تدعم وتقدم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.
- تسير تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، لاسيما منها الإعانات وتخفيض نسب الفوائد .
- تبلغ الشباب ذوي المشاريع الذين ترشح مشاريعهم للاستفادة من قروض البنوك والمؤسسات المالية، بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وبالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها.
- تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع، مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة، لدى المؤسسات والهيئات المعنية بانجاز الاستثمارات.
- تشجع كل شكل آخر من الأعمال والتدابير الأخرى الرامية إلى ترقية إحداث الأنشطة وتوسيعها.

وبذلك تكلف على الخصوص بما يأتي :

- تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع، كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلق بممارسة نشاطهم.
- تحدث بنكا للمشاريع المفيدة إقتصاديا وإجتماعيا.
- تقدم الاستشارة ويد المساعدة للشباب ذوي المشاريع في مسار التركيب المالي ورصد القروض.

- تقيم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطة التمويل ومتابعة انجاز المشاريع واستغلالها.
- تبرم اتفاقيات مع كل هيئة، أو مقاولة أو مؤسسة إدارية عمومية يتمثل هدفها في أن تطلب انجاز برامج التكوين الشباب أصحاب المشاريع لحساب الوكالة.

حتى تؤدي مهامها بفعالية، يمكن أن تقوم بما يلي:

تكلف جهات متخصصة بإعداد دراسات الجدوى، وقوائم نموذجية خاصة بالتجهيزات تنظم دورات تدريبية لتعليم الشباب ذوي المشاريع وتجديد معارفهم وتكوينهم في تقنيات التسيير، تستعين بخبراء مكلفين بدراسة المشاريع ومعالجتها، تطبق كل تدبير يسمح برصد الموارد الخارجية المخصصة لتمويل إحداث نشاطات لصالح الشباب واستعمالها في الآجال المحددة .

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب مؤسسة عمومية، مكلفة بتشجيع ومرافقة الشباب البطال الراغبين في إنشاء مؤسسات مصغرة خاصة بهم، خلال كل مسار إنشاء وتوسيع المؤسسة وكذا المتابعة في مرحلة الاستغلال ، إضافة لتقديم أشكالا متنوعة من الدعم ماليا، معنويا وفنيا.

ثانيا: الامتيازات الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

تقدم الوكالة أشكالا مختلفة من الدعم للمؤسسات المصغرة المستحدثة، أثناء مرحلة الانجاز ومرحلة الاستغلال، نذكر من أهمها:

- القرض بدون فائدة : تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ويرتبط بصيغتي التمويل الثنائي والثلاثي،
- التخفيض من نسب الفائدة على القرض البنكي: حيث يتم تخفيض نسبة الفائدة على قروض الاستثمار التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية لمستحدثي المؤسسات المصغرة، مستوى التخفيض لنسب الفائدة يتغير حسب طبيعة النشاط وموطنه. تدفع نسبة التخفيض من حساب الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب بطلب من المؤسسات الائتمانية، يتحمل المستفيدون من القرض فارق نسبة الفائدة غير الخاضع للتخفيض.
- الاستفادة بعلاوة استثنائية لاتتجاوز 10 % من كلفة الاستثمار إذا اتسم المشروع بخصوصية تكنولوجية،أو أهمية بالغة بالنسبة للتنمية المحلية أو الاقتصاد الوطني.

- الاستفادة من المساعدة التقنية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بدون مقابل.
- تستفيد المؤسسات المصغرة من تسهيلات جبائية وشبه جبائية تختلف بين مرحلة الإنشاء ومرحلة الاستغلال، أهمها:الإعفاء من حقوق التسجيل لعقود تأسيس المؤسسة،الإعفاء من الرسم العقاري، الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة لشراء التجهيزات التي تدخل مباشرة في تنفيذ المشروع وتجسيد الاستثمار، تطبيق معدل مخفض بالنسبة لحقوق الجمركة للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار عندما تكون هذه التجهيزات غير منتجة في الجزائر.كما تستفيد المؤسسات المصغرة على مدى 3 سنوات بالنسبة لمجمل المناطق التي تقام فيها هذه المؤسسات، 6 سنوات للمناطق الخاصة بدءا من انطلاق النشاط من: إعفاء كلي من الضريبة على أرباح الشركات، إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي، إعفاء من الدفع الجزافي، إعفاء من الرسم على النشاط المهني، تمديد فترة الإعفاء الكلي من الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة عامين 2 عندما يتعهد المستثمر بتوظيف خمس 5 عمال على الأقل لمدة غير محدودة، وكذا الاستفادة من معدل مخفض لاشتراكات أصحاب العمل بالنسبة للمرتبات المدفوعة للأجراء .

ثالثا: تمويل المؤسسات المصغرة المنشأة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

تنشأ المؤسسات المصغرة في إطار الوكالة، بإحدى الصيغ الثلاث الآتية:

- **التمويل الخاص:** يتكون رأس المال كليا من المساهمة الشخصية للمستحدث، يمكن أن تقدم الوكالة في هذه الحالة الامتيازات الجبائية والشبه جبائية.
- **التمويل الثنائي:** يتكون رأس المال من المساهمة الشخصية للمستحدث وقرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب .
- **التمويل الثلاثي:** تكمل المساهمة الشخصية، بقرض بدون فائدة تمنحه الوكالة، وقرض بنكي تتحمل الوكالة تغطية جزء من فوائده، يتوقف مستوى التغطية حسب طبيعة النشاط وموطنه، ويتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة.

رابعا : ضوابط الاستفادة من امتيازات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

1- بالنسبة للاستفادة من الإعانة المقدمة من طرف الوكالة:

يستفيد من إعانة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، والتي تمنح مرة واحدة عند انطلاق المشروع، صاحب المشروع الذي يستوفي مجموع الشروط التالية:

- أن يتراوح عمر الشاب بين 19 سنة و35 سنة، وعندما يحدث الاستثمار ثلاثة (3) مناصب عمل دائمة على الأقل(بما في ذلك الشباب ذوو المشاريع الشركاء في المقاولة) يمكن رفع سن مسير المقاولة المحدثة إلى 40 سنة كحد أقصى.
- أن يكون ذا تأهيل مهني و/أو ذا ملكات معرفية معترف بها.
- أن يقدم مساهمة شخصية في شكل أموال خاصة.
- ألا يكون شاغلا وظيفة مأجورة وقت تقديم طلب الإعانة.
- أن يكون مسجلا لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل كطالب عمل.

2 – أما فيما يتعلق بالقرض البنكي:

- طلبات التمويل البنكية (تمويل ثلاثي) ، والمساهمة الشخصية للشاب في المشروع، والإعانة التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، يدرسها النظام البنكي وفق القواعد والمقاييس الخاصة بمنح القروض.
- يجب على الشاب صاحب المشروع الانخراط في صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض ودفع اشتراكاتهم فيه.
- لا يبلغ ولا يطبق قرار منح مختلف أشكال الإعانة المقدمة من الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب إلا بعد موافقة البنوك أو المؤسسات المالية على منح القرض.

كل من إجراءات تحضير المشاريع وتقييمها، منح القروض و الإعانات تخضع لاتفاقية مشتركة بين البنوك والمؤسسات المالية والوكالة وصندوق الكفالة المشتركة لضمان القروض.

II. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM:

تعتبر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر هي الأخرى أحد أهم الهيئات التي تساهم في دعم وتمويل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وسنحاول من خلال هذا المطلب تعريف هذه الوكالة وكذا التعرف إلى أهم الإعانات ووسائل دعمها للشباب أصحاب المشاريع.

تقديم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

خلال الملتقى الدولي الذي نظم في ديسمبر 2002 حول موضوع" تجربة القرض المصغر في الجزائر"،

وبناء على التوصيات المقدمة خلال هذا التجمع الذي ضم عددا معتبرا من الخبراء في مجال التمويل المصغر، تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14/04 المؤرخ في 29ذي القعدة عام 1424 الموافق ل 22 جانفي 2004 المعدل، ويعرف جهاز تسيير القرض المصغر على أنه هيئة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وهي ممثلة على المستوى المحلي من خلال 49 تنسيقية ولائية موزعة عبر كافة أرجاء الوطن منها تنسيقيتين بالجزائر العاصمة كما أن هذه الشبكة مدعمة بخلايا مرافقة متواجدة على مستوى الدوائر، ومن بين هذه التنسيقات نجد فرع أم البواقي الذي يقع في الحي الإداري القديم والذي بدأ نشاطه في أكتوبر 2005 ويوظف حاليا 39 موظف.

مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

- تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع والتنظيم المعمول بهما.
- دعم ونصح ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر في تنفيذ أنشطتهم.
- منح قروض بدون فوائد.
- إبلاغ المستفيدين، ذوي المشاريع المؤهلة، بمختلف المساعدات التي تمنح لهم.
- ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربط هؤلاء المستفيدين بالوكالة بالإضافة إلى مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.

وبهذه الصفة تكلف الوكالة على وجه أخص، بما يلي:

- تشكيل قاعدة المعطيات حول الأنشطة والأشخاص المستفيدين.
- نصح ودعم المستفيدين من جهاز القرض المصغر في عملية التركيب المالي ورصد القروض.
- تكوين علاقات دائمة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتنفيذ خطة التمويل ومتابعة انجاز المشاريع واستغلالها والمشاركة في تحصيل الديون غير المسددة في آجالها.
- إبرام اتفاقيات مع كل هيئة ومؤسسة أو منظمة هدفها القيام بأنشطة إعلامية وتحسيسية وكذا مرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار تنفيذ أنشطتهم، وذلك لحساب الوكالة.

الامتيازات الممنوحة في إطار الوكالة:

- الدعم المالي : تشرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في إطار القرض المصغر على تسيير صيغتين للتمويل:

1- التمويل الثلاثي :قرض مصغر موجه للمشاريع التي لا تتجاوز كلفتها

1.000.000دج بعنوان إنشاء النشاطات لأجل شراء عتاد صغير ومواد أولية ودفع المصاريف الضرورية للانطلاق في النشاط، وذلك بمساهمة ثلاث أطراف المساهمة الشخصية، مساهمة الوكالة، مساهمة البنك وقد تصل مدة تسديد القرض إلى8 سنوات مع إمكانية تأجيل التسديد.

2- تمويل شراء مواد أولية : قرض بدون فوائد لأجل شراء المواد الأولية والتي لا تتجاوز كلفتها 100.000دج تمنحه الوكالة بنسبة% 100 ، وقد تصل مدة تسديد السلفة إلى 36 شهرا.

الامتيازات الجبائية :

- إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات لمدة ثلاث سنوات.
- إعفاء من الرسم العقاري على البنايات المستعملة في النشاطات التي تمارس لمدة ثلاث سنوات.
- تعفى من رسم نقل الملكية الاقتناءات العقارية التي يقوم بها المقاولون قصد إنشاء نشاطات صناعية.
- تعفى من جميع حقوق التسجيل المتضمنة تأسيس الشركات التي ينشئها المقاولون.
- تخفيض من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، وكذا من الرسم على النشاط المهني المستحق عند نهاية فترة الإعفاءات، وذلك خلال الثلاث سنوات الأولى من الإخضاع الضريبي ويكون هذا التخفيض كما يلي:

تخفيض قدره 70% السنة الأولى من الإخضاع الضريبي .
تخفيض قدره 50%السنة الثانية من الإخضاع الضريبي.
تخفيض قدره 25%السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي.

الدعم الفني :

بالإضافة إلى الامتيازات والخدمات التي يقدمها جهاز القرض المصغر لأصحاب المشاريع نجد الدعم التقني أو الفني الذي يخص تسيير المؤسسة والذي يمكن من استمراريتها حيث يمنح الجهاز للمستفيدين دورات تكوينية لتسيير المؤسسة، وكذلك تكوين في المالية أو التسيير المالي، حيث تتضمن هذه الدورات التدريبية آليات الإنشاء، دراسة السوق، تسيير المخزون والميزانية وغيرها.... لتأهيل المستفيدين لتسيير وقيادة مؤسساتهم الخاصة، إضافة إلى متابعة المشروعات أثناء نشاطها وكل ذلك مجانا، كما يعتمد جهاز القرض المصغر على متدخلين خارجيين (الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية مصلحة الضرائب، الصندوق الاجتماعي للعمال غير الأجراء، البنوك الإعلام ،CNAS) ، البطالين ذوي المشاريع بحقوقهم وواجباتهم وكذلك تلقينهم آليات العمل مع هذه الهيئات مستقبلا.

III. الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI:

أنشئت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بموجب قانون الاستثمار لسنة 2001 ، وذلك في إطار تنسيق مجهودات الحكومة في دعم المشاريع الاستثمارية وتعزيز التشاور بين كل الإدارات المعنية بإنشاء وتطويرثقافة الاستثمار والمقاولاتية، وتهدف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار إلى تشجيع الاستثمار الخاص والعام المحلي والأجنبي دون تمييز، وفي هذا الإطار تتولى على الخصوص ما يلي:

- تجميع الإدارات والهيئات المعنية المخول لها قانونا توفير الخدمات الضرورية لتحقيق الاستثمار في شباك وحيد، لدى كل هيكل لا مركزي من مراكزها العشرة الموزعة عبر أنحاء التراب الوطني، وذلك بهدف تحقيق وتبسيط إجراءات تأسيس المؤسسات والمشاريع.
- ترقية وإدارة مختلف العناصر التي من شأنها تشجيع الاستثمار وذلك عن طريق توفير الدعم والمعلومات للمستثمرين.
- منح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به وتسيير صندوق دعم الاستثمار.
- الرقابة والإشراف على المشاريع الموروثة عن وكالة دعم وترقية الاستثمار، والتي قدرت بحوالي 48000 مشروع، كما تتولى الوكالة مراقبة ومتابعة المشاريع التي منحت لها امتيازات فيما يتعلق باحترام الالتزامات، ويحق لها أن تسحب المزايا بالشروط التي منحت بها إذا لم تحترم المؤسسة المستفيدة الآجال المحددة قانونا.

الفرع الثاني: صناديق الدعم

قد أخذت الأجهزة المنشئة من طرف الدولة في تطوير الإستثمار و تدعيمه أشكال أخرى قد تختلف في نوع الدعم ، وهذا تحت ما يسمى بصناديق الدعم والتي من بينها:

- **الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC.**
- **الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية FNDA.**
- **صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض FCMG.**

I. الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC.

الصندوق الوطني للتأمين على البطالة هيئة حكومية جزائرية أنشئت في 1994 لمساعدة الفئة التي فقدت مناصب عملها لأسباب اقتصادية أو بشكل لا إرادي لتسهيل إعادة الإدماج ,وذلك عبر طرق البحث الفعلي عن مناصب العمل والمساعدة في الإجراءات لإنشاء مؤسسة أو عن طريق التكوين أو التحويل، وقد تطور دور الصندوق من مجرد تقديم الإعانات إلى جهاز حكومي لدعم الاستثمار وجهاز تشجيع ودعم ترقية الشغل،وهو ما يتضح من مهامه، والمتمثلة :

1. المساعدة على البحث عن الشغل.
2. دعم العمل الحرّ.
3. التكوين بإعادة التأهيل.
4. تشجيع الإستثمار من خلال تطوير ثقافة المقاولة.
5. الدعم المالي للراغبين في تكوين المشاريع الإستثمارية.
6. منح إمتيازات للمستفيدين في إطار هذا الجهاز.
7. ترقية الشغل من خلال إجراءات تحفيزية تخفف الأعباء لصالح أرباب العمل.

شروط التأهيل:

يمكن الاستفادة من خدمات الصندوق إذا توفرت الشروط التالية:

- الجنسية الجزائرية.
- أن يكون السن بين 30 و55 سنة.
- ألا يكون شاغلا لأي منصب عمل مأجور أو ممارسا لنشاط لحسابه الخاص عند إيداعه طلب الإعانة.
- أن يكون مسجلا لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل كطالب لمنصب عمل أو يكون مستفيد من تعويض الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.
- أن يتمتع بمؤهل مهني أو يمتلك ملكات معرفية ذات صلة بالنشاط المراد القيام به.
- أن يكون قادرا على توفير إمكانيات مالية كافية للمساهمة في تمويل مشروعه.
- ألا يكون قد استفاد من تدبير إعانة بعنوان إحداث النشاطات.

بتوفر الشروط اللازمة ووفقا للأحكام التنظيمية للصندوق يمكن الاستفادة من عدة امتيازات هي:

1. **الامتيازات المالية:** تتلخص في:

- الصيغة الوحيدة للتمويل حسب الصندوق هي الصيغة ثلاثية الأطراف, التي يغطي الجزء الأكبر منه مصاريف إقتناء العتاد والمعدّات الجديدة، ومؤخرا تم إضافة صيغة التمويل الذاتي للإستفادة من الإمتيازات الممنوحة.
- القرض بدون فائدة الذي يمنحه الصندوق.
- القرض البنكي الذي يخفض فوائده إلى 100% من طرف الصندوق، هذا مؤخرا بعد أن كانت مخفضة بنسب متفاوتة.

1. الامتيازات الجبائية :

يتمتع الشباب النشطون في إطار الوكالة من إعفاءات ضريبية وتخفيضات جبائية, تتحدد كما يلي:

أ. مرحلة الإنجاز : تتمثل الامتيازات في:

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للحصول على معدات التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، حاليا ملغى.
- تخفيض بنسبة 05% من الحقوق الجمركية على معدات التجهيز المستوردة، والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمارات.
- الإعفاء من حقوق تحويل الملكية في الحصول على العقارات المخصصة لممارسة النشاط.
- الإعفاء من حقوق التسجيل على العقود المنشئة للمؤسسات المصغرة.

ب. مرحلة الاستغلال :

تشمل الإمتيازات الجبائية للمؤسسة المصغرة لمدة 03 سنوات بداية من انطلاق النشاط، أو 06 سنوات بالنسبة للمناطق الخاصة و تتمثل في:

- الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على النشاطات المهنية.
- الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات والمنشآت الإضافية المخصصة لنشاطات المؤسسات.

II. الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية FNDA : [1]

تأسس هذا الصندوق سنة 1990 في إطار إعادة هيكلة القطاع الفلاحي ففي الوقت انحصرت إيراداته بين إعانات ميزانية الدولة والموارد المرتبطة بالسياسات الفلاحية عن طريق التنظيم تعددت نفقاته بين:

– دعم استثمار استصلاح الاراضي وتوسيع المساحات المسقية مع تطوير طرق وأساليب الإنتاج الفلاحي؛

– دعم كل النفقات المرتبطة بدراسة وتنفيذ ومتابعة مختلف المشاريع الفلاحية؛

– دعم إنشاء المستثمرات الفلاحية من قبل الفلاحين ذوي الدخل المحدود.

خصصت الدولة في بداية نشاط هذا الصندوق غلاف مالي قدره 320 مليون دج تم تقييمهم كالتالي:[2]

– تقديم دعم بنسبة 50% من السعر الحقيقي لمربي الأبقار.

– تقديم دعم بقيمة 6 دج للتر الواحد من الحليب المنتج من قبل المربي.

دعم أسعار فوائد القروض البنكية حيث تتحمل ميزانية الصندوق الفرق بين معدل الفائدة الحقيقي والمدعم قدر هذا الدعم ب 13.5% من حجم القرض ويختلف باختلاف نوعية القرض.

III. صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار قروض الإستثمار لذوي المشاريع:

فيما يتعلق بمخاطر قروض الإستثمارات تم إنشاء صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض بموجب المرسوم

جاء صندوق **ضمان القروض** من أجل بعث المشاريع الصغيرة للشباب حاملي المشاريع، وهذا بعد أن ارتأت الدولة الجزائرية الى بعث عدة صناديق من أجل **ضمان القروض** ، من ضمنها صندوق الكفالة

1- زاوي بو مدين، **التمويل البنكي الدعم و تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر (مقاربة كمية)**، أطروحة دكتوراه، جامعة مصطفى إسطنبولي، معسكر الجزائر، 2015–2016، ص211.

المشتركة لضمان أخطار القروض، وذلك من اجل اعطاء ضمان للشباب للاستفادة من القروض البنكية، الى جانب تأمين القروض الممنوحة للشباب في حالة العجز في التسديد.

1- إطار صندوق ضمان القروض:

- يقع الصندوق تحت وصاية وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.
- يقع مقر صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض داخل مقر وكالة الدعم .
- يتمتع صندوق **ضمان القروض** بالشكل القانوني (شخصية معنوية) والاستقلال المالي.
- ويدير الصندوق مجلس إدارة يترأسه المدير العام لوكالة الدعم .

2- دور الصندوق:

تم إنشاء صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض من اجل تعزيز المزيد من الثقة لدى البنوك. قصد احتواء المخاطر الكامنة في تمويل المشاريع الصغرى التي تم إنشاؤها بموجب خطة.

ضمانة صندوق **ضمان القروض** جاءت لتكمل الاجراءات التي انبثقت عن برنامج وكالة الدعم.

يجدر الإشارة إلى أن كل من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر و الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لكل واحد منهم صندوق ضمان مستقل عن الآخر.

المطلب الثاني: تطور الاستثمار الزراعي عبر أجهزة الدعم

نهدف من خلال هذا المطلب إلى تشخيص واقع الإستثمار الزراعي عبر أجهزة الدعم في الجزائر مع إستعراض لأهم المعوقات التي تحول دون ترقيته في ظل التحديات الراهنة، لأن الإستثمار الزراعي يعتبر رافعا حقيقيا لعجلة التنمية الزراعية ومن ثمة الإقتصادية والإجتماعية، نظرا لمساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وقدرته الكبيرة على إمتصاص اليد العاملة.

جدول رقم (03): المشاريع الممولة عن طريق أجهزة الدعم الحكومي حتى تاريخ 2014/06/30.

القطاع	الأجهزة	عدد المشاريع الممولة	مبلغ التمويل
قطاع الفلاحة والصيد	الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشبابANSEJ	38627	126 614 489 424
	الصندوق الوطني للتأمين عن البطالةCNAC	7664	27 196 138 146.34
	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM	95804	4667مليون
قطاع الصناعة	الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشبابANSEJ	15761	69 465 483 650
	الصندوق الوطني للتأمين عن البطالةCNAC	7040	27 193 115 496.79
	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM	234401	9859مليون
قطاع الخدمات	الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشبابANSEJ	93893	291 703 863 329
	الصندوق الوطني للتأمين عن البطالةCNAC	21432	75 036 601 607.05
	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM	129960	9000مليون
الحرف	الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشبابANSEJ	37934	95 762 837 703
	الصندوق الوطني للتأمين عن البطالةCNAC	5216	13 643 007 117.03
	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM	108550	4560مليون
النقل	الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشبابANSEJ	88160	233 484 896 068
	الصندوق الوطني للتأمين عن البطالةCNAC	56021	140 425 725 767.85
	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM	00	00.00مليون
أشغال عمومية	الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشبابANSEJ	23856	88 215 976 961
	الصندوق الوطني للتأمين عن البطالةCNAC	5737	20 782 736 165.61
	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM	52655	3147مليون

المصدر:إحصائية المعلومات رقم 25 لوزارة الصناعة والمناجم، سداسي شهر سبتمبر 2014، ص ص 42،44،45.

جدول رقم (04): المشاريع الممولة عن طريق أجهزة الدعم الحكومي حتى تاريخ 2018/06/30.

القطاع	الأجهزة	عدد المشاريع الممولة	مبلغ التمويل
قطاع الفلاحةوالصيد	الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشبابANSEJ	56363	209 677 016 387
	الصندوق الوطني للتأمين عن البطالةCNAC	20149	81 560.68مليون
	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM	117938	7 534 107 755.00
قطاع الصناعة	الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشبابANSEJ	25586	117 501 970 312
	الصندوق الوطني للتأمين عن البطالةCNAC	11203	50695.92مليون
	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM	331023	15 995 425 321
قطاع الخدمات	الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشبابANSEJ	106992	345 093 884 199
	الصندوق الوطني للتأمين عن البطالةCNAC	30714	109 171.43مليون
	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM	172243	15 654 481 531
الحرف	الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشبابANSEJ	42772	109 955 451 632
	الصندوق الوطني للتأمين عن البطالةCNAC	12938	41 074.92 مليون
	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM	148260	8 098 101 652
النقل	الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشبابANSEJ	88901	255 957 153 744
	الصندوق الوطني للتأمين عن البطالةCNAC	58040	147 234.9 مليون
	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM	0	00.00
أشغال عمومية	الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشبابANSEJ	33144	126 376 742 933
	الصندوق الوطني للتأمين عن البطالةCNAC	8295	33 221.10 مليون
	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM	71879	5 783 400 634

المصدر: إحصائية المعلومات رقم 33 لوزارة الصناعة والمناجم،السداسي الأول سبتمبر 2018، ص ص29،30،31.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال ما سبق حاولنا في هذا الفصل إعطاء نظرة عامة ومختصرة عن وضعية الإستثمار في القطاع الزراعي الجزائري، ومعرفة مدى تطوره في الأعوام القليلة السابقة.

إذ أن للإستثمار الزراعي مجموعة من الأهداف تصب كلها لمصلحة تطوير الاقتصاد الوطني وتحسين المستوى المعيشي، وأن الجزائر تزخر بإمكانيات طبيعية وبشرية هائلة غير مستغلة بالشكل الكافي ،لأجل ذلك قامت الجزائر بوضع سياسات اقتصادية تمثلت في برامج تنموية من خلال سن قوانين وتقديم تحفيزات للمستثمرين لتوفير مناخ استثماري يشجع على جذب الاستثمارات خاصة المحلية، حيث حاولنا توضيح التطور الحاصل في هذا القطاع من خلال بعض إحصائيات حجم الإنتاج الناتج عن طريق أجهزة الدعم الحكومي متمثلة في صناديق ووكالات دعم.

الفصل الثاني

دراسة حالة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC وكالة ميلة

تمهيد الفصل الثاني:

بعد التطرق إلى أجهزة الدعم الحكومي وتطورها في الجانب النظري والتي تبرزالسياسة الدائمة والمحاولات المتجددة في تحسين القطاع الزراعي في الجزائر. مرورا بمخططات وآليات تمويل القطاع الزراعي.

نختم موضوع بحثنا بدراسة تطبيقية نستهلها بإعطاء نظرة على واقع القطاع الزراعي في الولاية محل الدراسة – ميلة –، بعدها نبذة حول الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة والذي يعتبر كهيئة حكومية في تدعيم اللقطاع الزراعي، وتحديدا وكالة ميلة ، لنثمن دراستنا في الأخير بعرض مشروع إستثماري في المجال الزراعي مدعم من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في ولاية ميلة، وذلك من خلال ثلاث مراحل كما يلي:

المبحث الأول: القطاع الزراعي بولاية ميلة.

المبحث الثاني: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وكالة ميلة.

المبحث الثالث: دراسة حالة دعم وتمويل مشروع إستثماري زراعي بوكالة ميلة.

المبحثالأول : القطاع الزراعي بولاية ميلة

تعتبر ولاية ميلة قطبا زراعيا هاما بالجزائر وهذا لما تزخر به من موارد زراعية هامة وقدرات طبيعية هائلة، وسنتناول تقديم الولاية من ناحية القطاع الزراعي وكذا مقومات وامكانيات هذا القطاع بولاية ميلة.

المطلب الأول : تقديم ولاية ميلة من ناحية القطاع الزراعي

و يمكن إيجاز تقديم الولاية فيما يتعلق بموضوع دراستنا فيما يلي :[1]

– تقع ولاية ميلة شمال شرق الجزائر وتعتبر ولاية فلاحية لما تزخر به من قدرات طبيعية هائلة تتربع على:

المساحة الكلية للولاية: 348045 هكتار.

المساحة الزراعية الكلية: 315745 هكتار.

المساحة الصالحة للزراعة: 237557 هكتار ، و تمثل75% من المساحة الزراعية الكلية.

شكل (1):توزيع مساحة ولاية ميلة

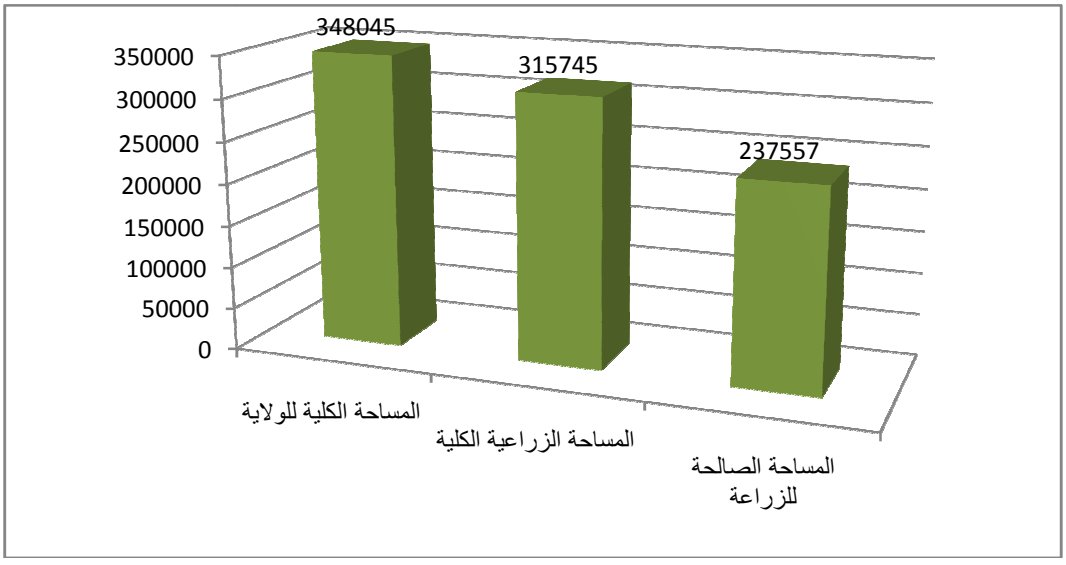

المصدر: بالاعتماد على ما سبق.

1 – مديرية المصالح الفلاحية، **تقرير حول قطاع الفلاحة بولاية ميلة**، مارس 2016، ص 1.

- تنقسم ولاية ميلة من حيث التضاريس إلى ثلاث مناطق متمايزة وهي:

المناطق الشمالية: وهي ذات طابع جبلي تمثل مساحتها الصالحة للزراعة 14%من المساحة الإجمالية الصالحة، وتتميز بنسبة تساقط تتراوح ما بين 600 إلى 700 ملم سنويا وتعرف هذه المنطقة بإنتاج الأشجار المثمرة وخاصة زراعة الزيتون وتربية النحل.

المنطقة المتوسطة: تمثل مساحتها الصالحة للزراعة 68% من المساحة الإجمالية الصالحة، وتتميز بنسبة تساقط تتراوح ما بين 400-600 ملم سنويا تتركز فيها زراعة المحاصيل الكبرى وتربية المواشي.

المنطقة الجنوبية:تمثل مساحتها الصالحة للزراعة 18% من المساحة الإجمالية الصالحة ويغلب عليها طابع الهضاب العليا، لا يتعدى التساقط بها 350 ملم سنويا وتتركز فيها زراعة الحبوب والأعلاف وتربية الماشية، بالإضافة إلى زراعة الخضراوات المسقية عن طريق المياه الجوفية.

شكل(2): تقسيم ولاية ميلة من حيث التضاريس

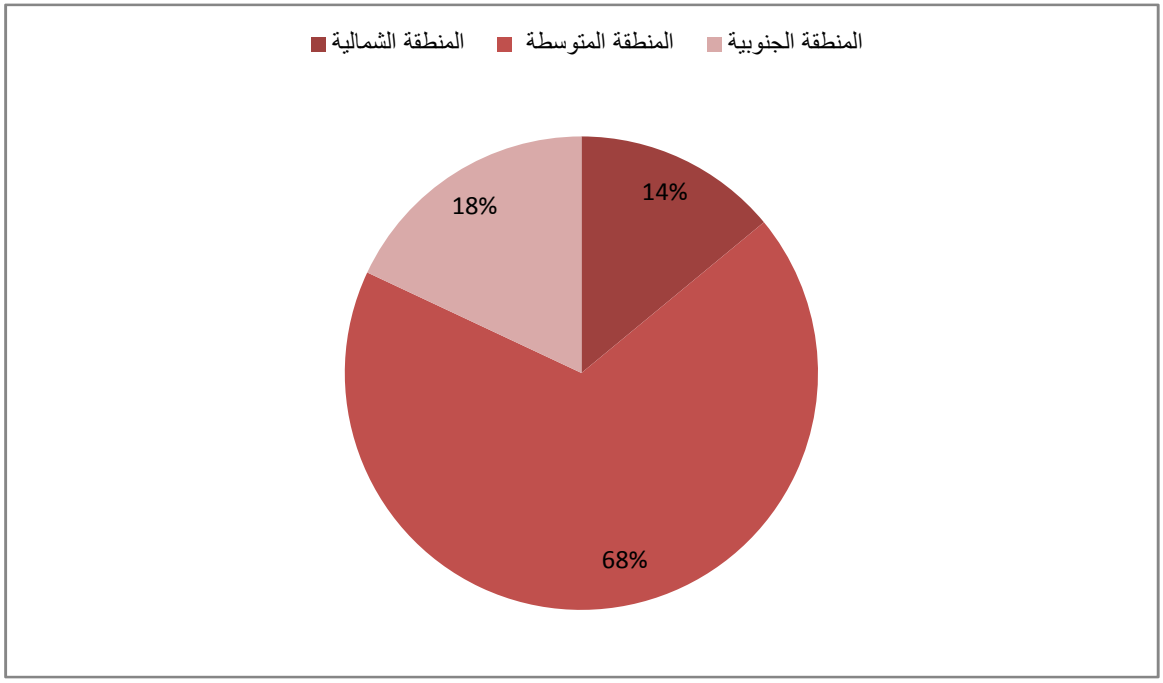

المصدر : بالاعتماد على ما سبق.

المطلب الثاني: مقومات و إمكانيات القطاع الزراعي في الولاية.

تحتوي الولاية كسائر المناطق الزراعية على مقومات وإمكانيات سواءا الطبيعية أوالبشرية والتي تعتبر الأهم في المجال الزراعي و المتمثلة في الأراضي و الموارد المائية إضافة إلى اليد العاملة و التي نتطرق لها كما يلي :[1]

- **إستغلال الأراضي الزراعية :** تستغل المساحة الصالحة للزراعة المقدرة ب 315745 هكتار من قبل 17158 مستثمر موزعة كالآتي:

وتجدر الإشارة إلى أنه 86% من المستثمرات تكون القطاع الخاص ومن ناحية الحجم 46% من المستثمرات لا تتعدى مساحتها 5 هكتارات .

شكل(3): المستثمرات الموجودة على مستوى الولاية

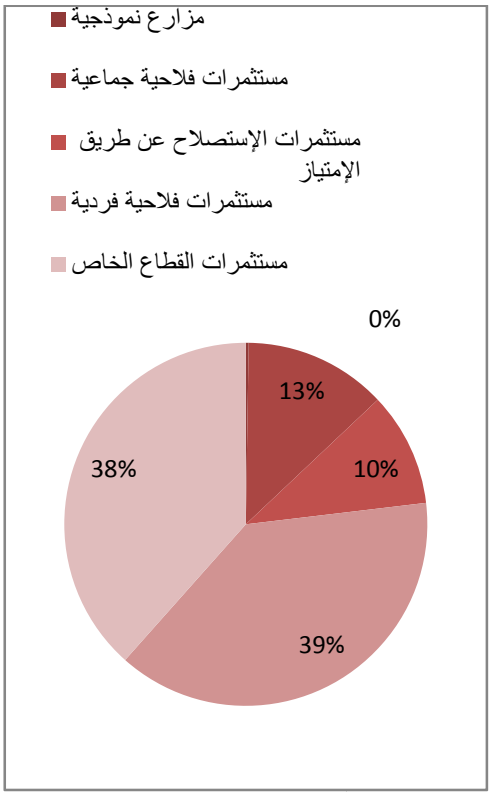

- المزارع النموذجية (F.P): 10
- مستثمرات فلاحية جماعية (EAC): 514
- مستثمرات الإستصلاح عن طريق الإمتياز(GCA): 411
- مستثمرات فلاحية فردية (EAI): 1555
- مستثمرات القطاع الخاص : 14688

المصدر: تقرير مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة في مارس 2016

1 – مديرية المصالح الفلاحية، مرجع سابق، ص (2– 6).

- **الموارد البشرية:**يبلغ عدد سكان المناطق الريفية عبر ولاية ميلة 273.713 نسمة و تقدر حجم اليد العاملة في المجال الفلاحي ب 60000 عامل و الذي يمثل 19% من اليد العاملة الناشطة 316.283 في الولاية، و تعتبر هذه النسبة غير كافية مقارنة بالمساحة الفلاحية للولاية و يتجلى بوضوح في فترات جني المحاصيل. وأصبحت المستثمرات الفلاحية تعتمد على المكننة و كذا اليد العاملة العائلية.

- **الموارد المائية:**إنطلاقا من موقعها الجغرافي المتميز تعتبر ولاية ميلة شبكة هيدروغرافية كثيفة تتكون من المجاري المائية والشعاب التي تصب في الوديان كوادي بوصلاح ، وادي المالح ، وادي الكبير

ووادي الرمال المتواجدة بالحوض الهيدروغرافي المسمى " كبير وادي الرمال 10 " كما أن المنطقة الجنوبية للولاية تتميز بوجود مياه جوفية معتبرة .

منشآت الري بالولاية:

❖ **السدود:**تحتوي ولاية ميلة على أكبر سد على مستوى الوطن من حيث طاقة الإستيعاب والمقدرة ب 1 مليار متر مكعب وهو سد بني هارون والذي سيستفيد منه القطاع الفلاحي من خلال إنشاء محيط سقي بالمناطق الجنوبية للولاية يتربع على مساحة 4447 هكتار بالإضافة إلى سد قروز ببلدية وادي العثمانية.
هاتان المنشأتان من شأنهما أن يساهما في زيادة المساحة المسقية بالولاية في إطار الري الكبير ومنه تحسين، تطوير ورفع مردودية الإنتاج الفلاحي.

❖ **الحواجز المائية:**يتواجد حاليا على تراب الولاية حاجزين مائيين موجهين لسقي الأراضي الفلاحية وهما:

على واد توريت ببلدية بن يحي عبد الرحمن بطاقة إستيعاب مقدرة بحوالي 0,677 هكم مكعب موجه لسقي مساحة 130 هكتار.

على وادي قلون ببلدية وادي النجاء بطاقة إستيعاب مقدرة بحوالي 0,605 هكم مكع موجه لسقي مساحة 100 هكتار.

أما بالنسبة للحواجز المائية في طور الإنجاز:

على وادي المالح ببلدية واد سقان في طور الإنجاز لسقي حوالي 30 هكتار والذي سيسر ويستغل من طرف الزاوية الحملاوية وبطاقة إستيعاب 0,091 هكم مكعب.

وأخرى على وادي بو صلاح ببلدية دراحيبوصلاح في طور الإنجاز أيضا موجه لسقي حوالي 60 هكتار وبطاقة إستيعاب 0,17 هكم مكعب.

❖ **الآبار العميقة:**على عكس المنطقة الشمالية للولاية تتميز المنطقة الجنوبية بمناخها الشبه الجاف وتضاريسها الشبه سهبية، إذ تحتوي على مساحات واسعة صالحة للزراعة، يزخر باطنها بكمية معتبرة من المياه الجوفية، وأملا في توسيع المساحات المسقية رخصة مديرية الموارد المائية لفلاحي المنطقة بإستغلال هذه المياه و يوجد حاليا 306 بئر عميقة لسقي ما يقارب 8000 هكتار.

❖ **الآبار :**يبلغعددها 928 بئر موزعة على كامل تراب الولاية.

❖ **أحواض التجميع:**يبلغ عددها 234 حوض بسعة 23400 متر مربع أنجزت كلها في إطار الدعم الفلاحي.

❖ **محيطات السقي:**نظرا لتمتع الولاية بموارد مائية سطحية معتبرة (سد بني هارون ، سد قروز) تم تخصيص جزء من هذه الثروة لفائدة القطاع الفلاحي وذلك لإنجاز محيطات للسقي من شأنها توسيع المساحات المسقية ومنها رفع الانتاج الزراعي .

1 – محيط سقي تلاغمة:

مساحته 4447 هكتار إنطلقت الأشغال في هذا المحيط سنة 2009 وينقسم إلى حصتين:

الحصة رقم 1: القطاع الشمالي، مساحته 1142 هكتار، البلديات المعنية وادي العثمانية ووادي سقان وبالنسبة للقطاع الشمالي الحصة رقم 1 الأشغال منتهية 100 %.

الحصة رقم 2: القطاعين الأوسط والغربي، مساحته 3305 هكتار، البلديات المعنية التلاغمة ومشيرة.

2 – محيط السقي إنطلاقا من سد قروز :

تقدر مساحته ب 3000 هكتار، البلديات المعنية شلغوم العيد(2000 هكتار)، وادي العثمانية (600 هكتار) وعين الملوك (400 هكتار).

المبحث الثاني: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (وكالة ميلة)

تتجه سياسة الجزائر الاقتصادية نحو التنوع الاقتصادي، وعلى تشجيع بروز اقتصاد منافس، مولد للثروة ومناصب الشغل وإدراكا لأهمية الدور المرتقب للقطاع الزراعي في توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني إذا ما حظي بالعناية اللازمة ، نجد الجزائردائما ما تضع إجراءات جديدة لتسهيل الإستثمار في هذا المجال ومن بين هذه الإجراءات التسهيلات التي يجدها المواطن في الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، حيث يعد من أهم الهيئات التي خصصتها الجزائر لنشر، دعم وترقيةفكر الإستثمار، ويشكل أحد الحلول ضمن سلسلة من التدابير الموجهة للتخفيف من حدة البطالة وإدماج الفئات الشابة في الحياة العملية.

المطلب الأول: لمحة عن الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة:

الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ومنذ تاريخ إنشائه سنة 1994 كمؤسسة عمومية للضمان الإجتماعي تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل و الضمان الإجتماعي يعمل على تخفيف الآثار الإجتماعية المتعاقبة الناجمة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الإقتصادي وفقا لمخطط التعديل الهيكلي ، وعرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في مساره عدة مراحل مخصصة للتكفل بالمهام الجديدة المخولة من طرف السلطات العمومية، حيث حاليا يسير 03 ثلاث أجهزة وهي:

- التأمين عن البطالة وإعادة الإدماج المهني عبر إجراءات إحتياطية نشيطة..
- دعم إحداث النشاطات وتوسيعها من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين من العمر ما بين ثلاثين وخمسين سنة.
- إجراءات تحفيز ودعم ترقية الشغل (القانون رقم 06-21).

1- يغطي الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة " البطالة اللاإرادية، المترتبة عن أسباب إقتصادية ، ويسر الأداءات المخصصة في هذا المجال، ويعد جهاز التأمين عن البطالة بمثابة إستجابة وجيهة لوضعية البطالة الناجمة بصفة لا إرادية و لأسباب إقتصادية ، حيث يقوم الصندوق بتسديد تعويض شهري لفائدة مستفيديه مع ضمان لهم تغطية إجتماعية وطبية.

2- على غرار التعويض المخصص للمستفيدين، وبغرض مساعدة البطالين على الإدماج من جديد في سوق العمل، وضع الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة إجراءات إعادة إدماج نشيطة تسمح للبطالين بإيجاد فرص تشغيل جديدة، يتعلق الأمر ب:

- مساعدة نوعية ومنظمة للبحث عن شغل عبر مراكز البحث عن الشغل.
- دعم نوعي ومنظم لإنشاء عمل حر عبر مراكز دعم العمل الحر.
- تكوين لإعادة تأهيل مستفيديه الذي يرمي إلى رفع إمكانية تشغيل البطالين من خلال تحسين مهاراتهم ورفع كفاءاتهم المهنية على مستوى المعاهد أو مراكز التكوين المهني.

3- كما يعمل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة أيضا، حسب النظام التشريعي للتأمين عن البطالة على تفادي الوقوع في بطالة لأسباب إقتصادية من خلال تطويره لنظام إقتصادي مع مؤسسات مؤهلة الذي يعرف بإجراء "دعم المؤسسات المواجهة للصعوبات".

4- يدعم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة إحداث النشاطات وتوسيعها من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين من العمر مابين 30إلى 55 سنة من خلال التوجيه، المرافقة، التمويل و المتابعة.

5- يشارك الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في سياسة دعم ترقية التشغيل من خلال التكفل بخفض حصة إشتراكات أرباب العمل فضلا عن تكوين ورس وإعادة التشغيل.

المطلب الثاني: تقديم وكالة ميلة:

بعد صدور المرسوم التنفيذي رقم 94-188 الصادر بتاريخ، 06 جويلية 1994، المتضمن إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، بدأ نشاط هذا الأخير بولاية ميلة سنة 1996 كمصلحة تابعة لمقر الصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية للعمال الأجراء مهمتها حساب ودفع تعويضات المؤَمَّنين عن البطالة، وأخذ يستقل تدريجيا بعد صدور القرار المتضمن الهيكل التنظيمي ، ومن جهة أخرى إضافة بعض المهام المنوطة به إلى أن إنتهى الأمر إلى المهام الأساسية الثلاثة المذكورة سابقا ،بالإضافة إلى :

- الخدمات المجانية (كالإعلام والمرافقة والتكوين...).
- الإمتيازاتالجبائية.
- الإعانات المالية.

ويتولى الصندوق على المستوى المحلي لولاية ميلة تنفيذ برنامج الجهاز بالهيكل التنظيمي التالي:

شكل (04) :الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وكالة ميلة.

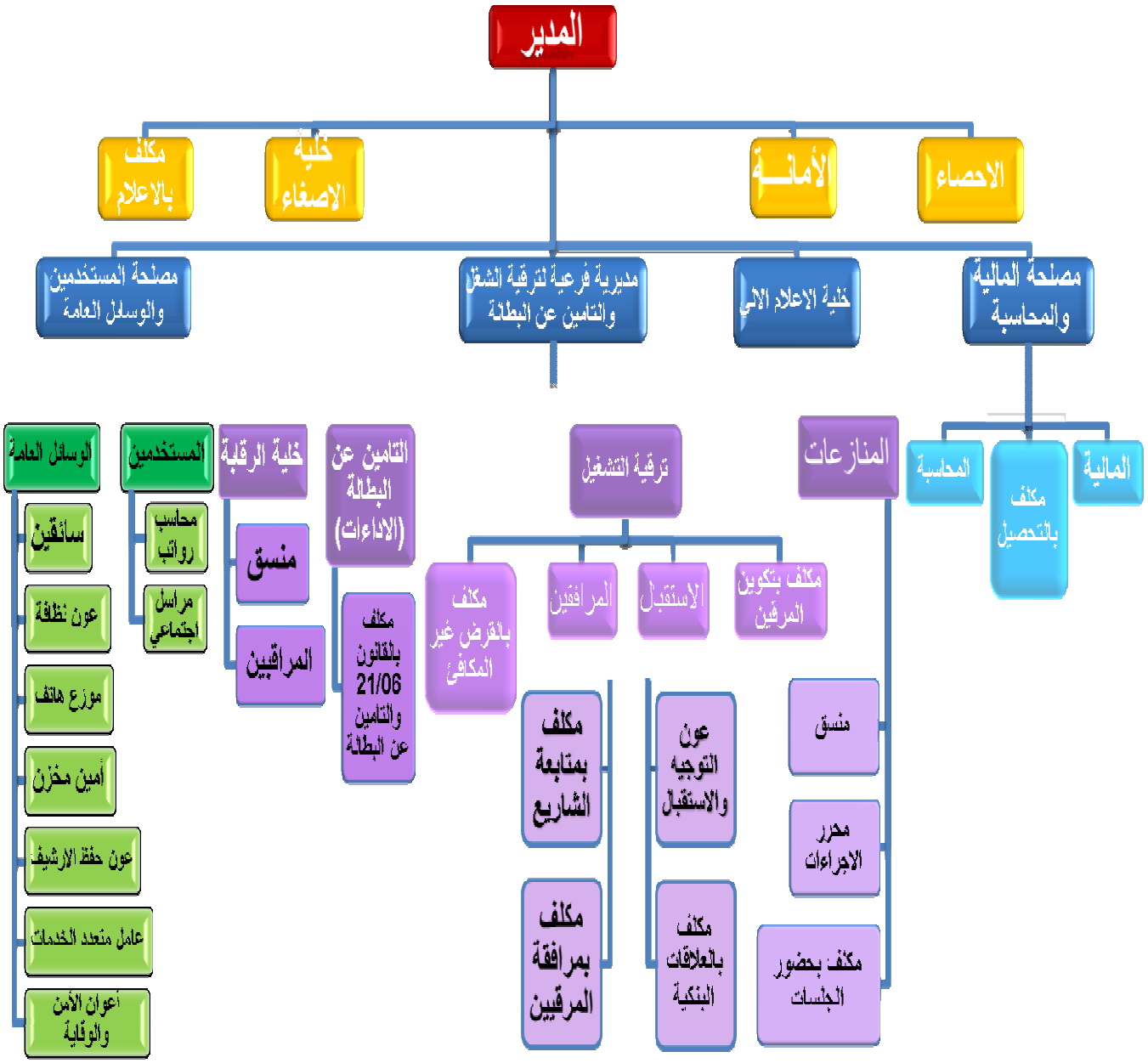

المصدر: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة(وكالة ولاية ميلة)، 2019.

أثر الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة على دعم المشاريع الإستثمارية في القطاع الزراعي

جدول (05) المشاريع الممولة عن طريق الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وكالة ميلة 2011إلى 2014.

	2011		2012		2013		2014	
القطاع	عدد المشاريع	عدد مناصب الشغل	عدد المشاريع	عدد مناصب الشغل	عدد المشاريع	عدد مناصب الشغل	عدد المشاريع	عدد مناصب الشغل
الفلاحة، تربية المواشي + الصيد البحري	31	90	79	229	48	168	92	284
البناء والأشغال العمومية	12	40	23	66	08	23	13	40
الصناعة	17	55	28	90	40	143	54	189
الخدمات	92	279	204	508	147	427	161	474
النقل	254	512	561	1160	55	110	02	04
أشغال الري	00	00	05	14	01	03	01	03
المجموع	**406**	**976**	**900**	**2067**	**299**	**874**	**323**	**994**

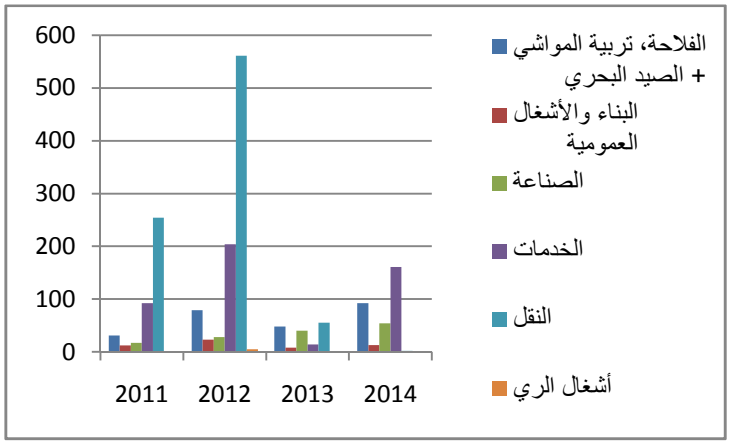

الشكل (05)

المصدر : إعداد الطالب مما سبق

المشاريع الممولة عن طريق الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وكالة ميلة 2015إلى 2018

	2015		2016		2017		2018	
القطاع	عدد المشاريع	عدد مناصب الشغل	عدد المشاريع	عدد مناصب الشغل	عدد المشاريع	عدد مناصب الشغل	عدد المشاريع	عدد مناصب الشغل
الفلاحة، تربية المواشي + الصيد البحري	87	262	31	95	37	110	63	189
البناء والأشغال العمومية	07	20	02	09	02	09	02	05
الصناعة	54	168	15	49	03	09	03	10
الخدمات	99	286	40	125	23	81	09	28
النقل	00	00	00	00	00	00	00	00
أشغال الري	01	03	01	03	00	00	00	00
المجموع	248	739	89	281	65	209	77	232

الشكل (06)

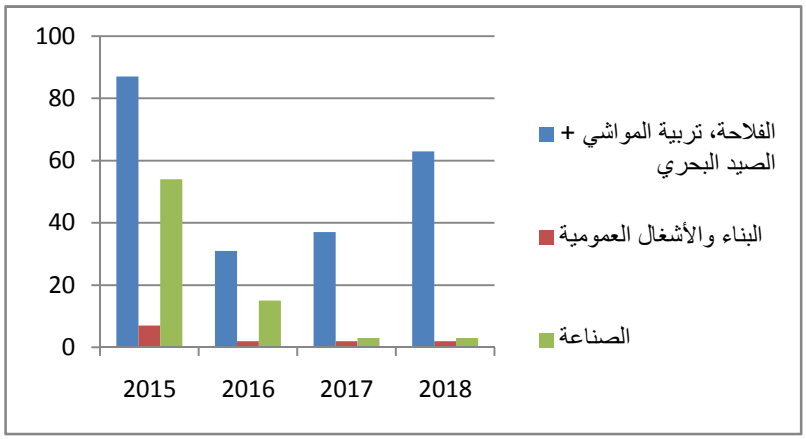

المصدر : إعداد الطالب مما سبق

يكمن دور الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في المساهمة في إنشاء مشاريع إستثماريةوذلك في شكل مؤسسات صغيرة و متوسطة في مختلف القطاعات، حيث وكما نرى من الجدولين أعلاه أن عدد المشاريع في تزايد مستمر خاصة من سنة 2011 إلى سنة 2014 أين وصل إجمالي عدد المشاريع إلى أقصاه سنة 2012 ب 900 مشروع إستثماري ، منها 79 مشروع في المجال الزراعي أي بنسبة 8.77% مقارنة بقطاع النقل الذي إستحوذ على أكبر عدد ب 561 مشروع أي بنسبة 62.33 % ، وهذا راجع للسياسة المتبعة آن ذاك وكذلك له علاقة بالأحداث السياسية التي وقعت في جانفي 2011 والتي دفعت بالدولة الجزائرية إلى إتخاذ تدابير وإجراءات تسهيلية للتحقيق المشاريع دون دراسة إقتصادية لمتطلبات السوق ولا حتى الأخذ بعين الإعتبار مدى ربحية المشروع في ظل التشبع الذي يطاله .

إلا أنه وبعد 2012 إلى 2018 نلاحظ إنخفاض تدريجي في عدد المشاريع المنشأة في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وهذا راجع إلى الإجراءات المشددة في منح المشاريع ، ومن بينها شرط المؤهلات والكفاءات المهنية المتعلقة بالمشروع حتى يتسنى لطالب المشروع إيداع الملف، وكذلك تجميد بعض المشاريع منها المتعلقة بنشاط النقل بسبب التشبع الهائل في هذا القطاع.

إلا أنه من خلال الجدولين اعلاه ، وبالرغم من النقص الواضح في إجمالي المشاريع إلا أن نسبة المشاريع المنجزة في القطاع الزراعي لم تعرف إنخفاضا كبيرا مقارنة بالقطاعات الأخرى، وهذا راجع إلى لسياسة الدولة التي تحاول فيها إعطاء فرص أكبر للقطاعات الإنتاجية ومنها القطاع الزراعي الذي تشتهر به المنطقة ومحاولة تطويره ليساهم بشكل فعال في تحسين الإقتصاد الوطني والتنوع الإقتصادي.

المبحث الثالث: دراسة حالة دعم وتمويل مشروع استثماري زراعي بوكالة ميلة

نحاول في هذا المبحث تقديم حالة لإنشاء مشروع إستثماري زراعي في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، ومعرفة جميع المراحل التي يمر بها حتى ينتهي لمرحلة الإستغلال .

النشاط " زراعة البيوت البلاستيكية" .

المطلب الأول: تقديم الطلب وتكوين الملف

تم تقديم الملف الإداري بتاريخ 2012/07/15 طبقا للقوانين و النصوص التنظيمية المعمول بها في ذلك التاريخ، حيث إشتمل على الوثائق التالية:

- شهادة الميلاد.
- صورة طبق الأصل لبطاقة التعريف الوطنية.
- شهادة إقامة.
- بطاقة طالب العمل.
- تصريح شرفي بعدم ممارسة عمل مأجور أو نشاط لحساب خاص، عدم الإستفادة من دعم إحداث نشاط، الإلتزام بالمساهمة الفردية للمشروع.
- صورة شمسية.
- شهادة التأهيل .

بعد معاينة العون المكلف بالإستقبال لصحة الملف الإداري، وتوافر الشروط الإدارية ، فإنه يطلب من المستفيد تقديم الملف التقني أو المالي للمشروع والذي يشتمل على الوثائق التالية:

- الفواتير الشكلية للعتاد المراد إقتنائه خارج الرسوم.
- الكشوف التقديرية للتأمين المتعدد الأخطار مع كامل الرسوم.
- عقد ملكية أو كراء لقطعة الأرض المراد إنجاز المشروع فيها.

المطلب الثاني: دراسة الملف واتخاذ قرار التمويل

بعد الإجتماع مع المستفيد وبعد الدراسة التقنية والإقتصادية من طرف المستشار والتي تحدد فيها:

- الطبيعة القانوينيةللمؤسسة المراد إنشاءها ،طبيعة النشاط ،الموقع ،المؤهلات التي يمتلكها صاحب المشروع ،الأثر الإقتصادي والبيئي للمشروع.
- الدراسة التسويقية : يتم من خلالها تحديد طبيعة المنتج سلعة أو خدمة ،تحديد الفئة المستهدفة ،تقدير عدد الزبائن،المنافسون المتواجدون في السوق ،السياسة والوسائل التسويقية التي سيعتمد عليها صاحب المشروع.
- دراسة الوسائل الإنتاجية والتنظيمية: وهذا بتحديد الأصول الثابتة والموارد البشرية التي يحتاجها المشروع.
- حساب التكلفة الكلية للإستثمار.
- ونشير إلى هذه الدراسة التي يقوم بها المستشار بمفرده مهما كانت طبيعة النشاط ،بناءا على المعلومات والفواتير الشكلية المقدمة من صاحب المشروع.

عرض المشروع على لجنة الإنتقاءوالإعتماد والتمويل بتاريخ :2012/08/08،والتي تتكون من الأعضاء المشار إليهم في المرسوم التنفيذي رقم 02/04 الموافق ل 03 يناير سنة 2004، والذي عدل في 22 جويلية 2018[1]:

- ممثلعن الوالي.
- ممثل عن مديرية التشغيل للولاية.
- ممثل عن مديرية التكوين والتعليم المهنيين للولاية.
- ممثل عن قطاع التعليم العالي والبحث العلمي يعينه الوزير المكلف بالقطاع.
- ممثل عن المديرية الولائية للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة.
- ممثل عن المصالح الفلاحية للولاية.
- ممثل عن مديرية الضرائب الولاية.
- ممثل عن الفرع المحليالولاية للمركز الوطني للسجل التجاري.
- رئيس الوكالة الولائية للتشغيل أو ممثله.

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية /العدد 44 بتاريخ 22 جويلية 2018، ص 12.

- مسؤولي القرض على مستوى البنوك المعنية.
- ممثل عن الغرفة المهنية المعنية.
- ممثل عن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
- ممثل عن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

ويجدر الإشارة إلى أنه تم إسقاط المستشار المنشط للصندوق الوطني للتأمينعن البطالة المكلفبمرافقة الشاب البطال في هذا التعديل.

عرض طالب المشروع مشروعهالإستثماري أمام اللجنة،التيقامت بدراسة وتكوين رأي حول ملائمة ،استمرارية وتمويل المشروع الإستثماري.

بعد قبول الملف من طرف اللجنةمنحت للمعني شهادة قابلية الإعتمادوالتمويل،والتي يحدد فيها:

- البنك الممول للمشروع حيث كان بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة رقم 842 ب وادي النجاء .
- التكلفة الكلية التقديرية للمشروع،(موضحة في الجدول 03 أسفله).
- صيغة التمويل الثلاثي الأطراف .

بعد الموافقة على المشروع يتم تحضير الملف مع الدراسة التقنية الإقتصادية،موضح فيها تكاليف المشروع كالآتي:

جدول 07: هيكل تكاليفالإستثمار(القيمة بالدينار الجزائري).

الرقم	التعيين	المبلغ
01	مصاريف تمهيدية	107 924.36
02	مصاريف أراضي	00.00
03	معدات الإنتاج	3 846 000.00
04	معدات النقل	3 315 000.00
05	مصاريف التامين	351 075.64
06	رأس المال العامل	200 000.00
	المجموع	7 820 000.00

المصدر: مصلحة المرافقين، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ،2019، وكالة ميلة.

وقدم الملفللبنك لدراسته على مستواه بتاريخ 09 فيفري 2014، وإتخاذ قرار قبول التمويل أو الرفض في أجل لا يتعدى 60 يوما.

البنك وافق على التمويل وحرر شهادة الموافقة البنكية لتمويل المشروع بتاريخ 2014/10/06،صالحة لمدة سنة ، موضحا فيها كل من : – مدة القرض البنكي – المساهمة المالية لكل الأطراف الممولين للمشروع وكانت كالآتي:

جدول 08: صيغة التمويل ثلاثي الأطراف،(القيمة بالدينار الجزائري).

الأطراف	قيمة المساهمة	نسبة المساهمة
المساهمة الشخصية لصاحب المشروع	156 400.00	02%
مساهمةالصندوق	2 189 600.00	28%
مساهمة البنك	5 474 000.00	70%
المجموع	**7 820 000.00**	**100%**

المصدر: إعداد الطالب بالإعتماد على معلومات الموافقة البنكية.

نلاحظ أن التكلفة الكلية للمشروع فاقت 5 000 000.00دج وبذلك تكون نسبة المساهمة الشخصية 2%بدلا من 1% .

المطلب الثالث: تمويل ومتابعة تنفيذ المشروع

الفرع الأول :تمويل المشروع :

بعد حصول صاحب المشروع على كل من الموافقة المبدئية من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وكذا الموافقة البنكية لتمويل المشروع ، كان لابد له من تقديم وثائق إدارية إضافة إلى التي سبقت ومنها:

- فتح حساب بنكي لدى البنك الممول للمشروع.
- تسديد قيمة المساهمة الشخصية.
- شهادة من المصالح الفلاحية تعوض بطاقة فلاح حتى يتم تجسيد المشروع.

- نسخة من الرقم الجبائي.
- نسخة من شهادة الوجود (مفتشية الضرائب).
- نسخة من الإشعار بالتعريف مستخرج من الديوان الوطني للإحصاء.
- نسخة من شهادة الإنتساب لصندوق الضمان الإجتماعي لغير الأجراء.
- الإنخراطفي صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض.
- تعهد و االتزام برهن العتاد المقتنى عند الموثق.

➢ إستفاد صاحب المشروع من تكوين مجاني لمدة 03 أيام خاص بالتسويق ،المحاسبة ، التخطيط المالي من طرف المكلف بالتكوين لدى الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بتاريخ 2015/04/21.

➢ تم صب مساهمة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في حساب صاحب المشروعبتاريخ: 2015/04/27.

➢ و بعد أن تم صب مساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة رقم 842 وادي النجاء ، أصدر شيك بتاريخ: 2015/06/22 بقيمة 10% للمورد كطلبية للعتاد ، وبعدها شيك بقيمة 90% بتاريخ 2015/07/08 لإقتناء وحيازة العتاد والتجهيزات من عند المورد.

الفرع الثاني : متابعة تنفيذ المشروع:

➢ دخل المشروع حيز النشاط بتاريخ 2016/02/18 وهذا بناءا على محضر العون المكلف بالمراقبة على مستوى الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

➢ إستفاد صاحب المشروع من إعفاءاتجبائية كالآتي[1]:

- الإعفاء من الرسم العقاري على البناءات و البناءات الإضافية لمدة "ثلاث (03) ، ست (06) أو عشر (10) سنوات" حسب موقع المشروع، ابتداء من تاريخ إنجازه .

1- مقررة الإستفادة من الإمتيازاتالجبائية لصالح صاحب المشروع ،صادرة عن الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، المادة 04.

- إعفاء كامل ، لمدة "ثلاث (03) و ست (06) أو عشرة (10) سنوات" حسب موقع المشروع و إبتداء من تاريخ إستغلاله، من الضريبة الجزافية الوحيدة IFU أو الضريبة وفقا لنظام الربح الحقيقيالمقرر في الأنظمة السارية المفعول.
- عند إنقضاء فترة الإعفاء المذكورة في الفقرة رقم2، يمكن تمديدها لسنتين (2) عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة (3)عمال على الأقل لمدة غير محددة.
- عدم احترام التعهدات المتعلقة بعدد مناصب الشغل المنشأة، يؤدي إلى سحب المزايا و المطالبة بالحقوق والرسوم المستحقة السداد.
- يبقى المستثمرون، بصفتهم أشخاص طبيعيين خاضعين للضريبة الجزافية الوحيدة، مدينين بدفع الحد الأدنى للضريبة الموافقة لنسبة 50%،من المبلغ المنصوص عليه في قانون الضرائب و المقدر 10000دج، بالنسبة لكل سنة مالية، مهما يكن رقم الأعمال المحقق.
- تخفيض من الضريبة على الدخل الإجمالي IRG أو الضريبة على أرباح الشركات IBS حسب الحالة، وكذا الضريبة على النشاط المهني TAP عند انقضاء مرحلة الإعفاء، وذلك طيلة السنوات الثلاثة "3" الأولى من الإخضاع الضريبي بما في ذلك:
  - السنة الأولى من الإخضاع الضريبي: تخفيض قدره 70%
  - السنة الثانية من الإخضاع الضريبي: تخفيض قدره 50%
  - السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي: تخفيض قدره 25%

➢ يسدّد القرض البنكي في أجل 8 سنوات تعفى منها 03 الثلاث سنوات الأولى من التسديد(جدول رقم 05) ، ويسدد قرض الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بعد ذلك لمدة 5 سنوات (جدول رقم 06)، أي بمد إجمالية تقدر ب13 سنة.

جدول رقم 09: جدول إهتلاك القرض البنكي.

الدفعة/التعيين	القرض	قيمة القسط	قيمة القسط الكلي
2016/03/31	5 474 000.00	00	00
2016/09/30	5 474 000.00	00	00
2017/03/31	5 474 000.00	00	00
2017/09/30	5 474 000.00	00	00
2018/03/31	5 474 000.00	00	00
2018/09/30	5 474 000.00	00	00

2019/03/31	5 474 000.00	547 400.00	547 400.00
2019/09/30	4 926 000.00	547 400.00	547 400.00
2020/03/31	4 379 200.00	547 400.00	547 400.00
2020/09/30	3 831 800.00	547 400.00	547 400.00
2021/03/31	3 284 400.00	547 400.00	547 400.00
2021/09/30	2 737 000.00	547 400.00	547 400.00
2022/03/31	2 189 600.00	547 400.00	547 400.00
2022/09/30	1 642 200.00	547 400.00	547 400.00
2023/03/31	1 094 800.00	547 400.00	547 400.00
2023/09/30	547 400.00	547 400.00	547 400.00
المجموع	**5 474 000.00**	**5 474 000.00**	**5 474 000.00**

المصدر: جدول إهتلاك القرض المحرر من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية 842 وادي النجاء.

جدول 10: جدول إهتلاك القرض الغير مكافئ.

تاريخ الدفعة	قيمة الدفعة
2023/03/31	218 960.00
2023/09/30	218 960.00
2024/03/31	218 960.00
2024/09/30	218 960.00
2025/03/31	218 960.00
2025/09/30	218 960.00
2026/03/31	218 960.00
2026/09/30	218 960.00
2027/03/31	218 960.00
2027/09/30	218 960.00
المجموع	**2 189 600.00**

المصدر: دفتر الشروط الصادر عن الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (07) أن تواريخ الدفعات المستحقة لحظة الإعداد هي دفعة واحدة مستحقةالدفع نهاية مارس 2019، حيث أن البنك لم يرسل للصندوق أي إشعار بعدم التسديد ، و ذلك حسب الإتفاقية المبرمة بينهما، ما يعني أن المقترض سدد هذه الدفعة.

- تقوم مصلحة متابعة المشاريع المنجزة بالقيام بزيارة فورية بعد إنطلاق المشروع وبعدها زيارات دورية، تحاول من خلالها جمع المعلومات التالية:
  - هل المشروع في حالة نشاط.
  - هل المشروع ناجح ومربح، من خلال معرفة مدى تسويق المنتوج.
  - هل صاحب المشروع يعد القوائم المالية اللازمة كالميزانية وجدول حسابات النتائج.
  - هل وضعية صاحب المشروع مستوية لدى المصالح الإدارية على غرار دفعه لمستحقات الضمان الإجتماعي.....إخ.
  - معرفة عدد مناصب الشغل المحدثة .
  - الحرص على ضرورة تجديد عقد التامين الخاص بالعتاد المقتنى.
  - مساعدة صاحب المشروع بالتدخل لدى الإدارات العمومية في حال تلقيه صعوبات .

- **<u>بعض نتائج المشروع:</u>**
  - إنتاج أنواع مختلفة من الخضر ذات جودة
  - إنتاج جميع الخضروات المحمية المبكرة داخل البيوت البلاستيكية.
  - إنتاج بعض المنتوجات العضوية bio.
  - إنتاج المادة الأولية وهي المشاتل ذاتيا.

حسب صاحب المشروع فإن هذه المنتوجات تسوق محليا .

➢ **الصعوبات والعراقيل:**

1- الصعوبات التي تواجه المستثمر:

- من خلال تتبع تواريخ إنشاء المشروع إنطلاقا من تاريخ إيداع الملف الإداري على مستوى الصندوق بتاريخ 2012/07/15 إلى تاريخ بداية النشاط وهو 2016/02/18 نلاحظنا الفارق الزمني الكبير الذي هو أول صعوبة يمكنها أن تحدث عزوف عن طلب الدعم، وحسب صاحب المشروع قال بأنها بسبب عراقيل بيروقراطية الإدارة.
- إنشاء مشروع في إطار أجهزة الدعم يتطلب التنسيق مع الجهات الإدارية المختلفة ،والتي مقراتها تبعد عن بعضها جغرافيا، حيث أن منها ما هو جهوي.
- المشكل الأساسي الذي يتلقاه صاحب المشروع هو الأرض ، حيث أنه في كل مرة يضطر لتغيير مكان المشروع بسبب تغيير عقد الكراء لأسباب متعددة، وما يخلفه هذا من تكاليف إضافية،
- إضطراب السوق وعدم وجود بيئة إقتصادية تنافسية مستقرة.

2- الصعوبات التي تواجه الوكالة :

- تضخيم الفواتير من الموردين.
- أفكار المستثمرين طالبي الدعم الفلاحي ليست مبلورة و غير ناضجة.
- تزايد النوايا الغير جدية في تكوين مشروع إستثماريوالإستمرار فيه.
- نقص الهياكل القاعدية كالمزارعين.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال ما سبق حاولنا في هذا الفصل إعطاء نظرة حقيقية على واقع تجسيد مشروع إستثماري عن طريق هيئة من هيئات الدعم الحكومي وهي الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بولاية ميلة ، والمعروفة بطابعها الفلاحي كما بيناه في المبحث الأول.

إذ أنه بالإبتعاد عن كل ما هو نظري والغوص في واقع وحقيقة إنشاء مشروع إستثماري تجد أن المشكل ليس في خلق الكثير من الهيئات بمسمى دعم الإستثمار والتمويل المالي فقط، ولكن الحل يكمن في أن تكون إرادة سياسية قوية عن طريق دراسات علمية تراعي خصوصية كل منطقة لإنجاح أي مشروع إستثماري بتوفير كل مستلزمات النجاح من كل الجوانب.

خاتمة

يعتبر القطاع الزراعي المحور الرئيسي الذي يبنى عليه النظام الاقتصادي في البلاد، نظرا للدور الحيوي الذي يلعبه. وقد حاولنا من خلال دراستنا لموضوع تقييم دور وكالات الدعم في تطوير الإستثمار الزراعي، التطرق إلى آليات دعم هذا القطاع الذي يتطلب الكثير من الإهتماملمواجهة التحديات، وقد شهد هذا القطاع جملة من الإصلاحات المتعاقبة من الاستقلال الى يومنا هذا بداية بمرحلة التسيير الذاتي إلىغاية مخطط العمل والفلاحة الذي لا زال قائما ليومنا هذا.

حيث تدخلت الدولة بشكل فعال وبطريقة مباشرة وهذا من خلال إنشائها مجموعة من الصناديق وتطوير صناديق أخرى موجودة لتقديم العديد من أشكال الدعم.

وبالرغم من هذه الإصلاحات المطبقة عليه، إلا انه بقي يتخبط في مشاكل حالت دون بلوغه الأهداف المرجوة منه، فلجأت الوزارة إلى حلها بتطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية فترة التسعينات، ثم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية.

ومن خلال ماتطرقنا إليه في الجزء النظري الذي تناولنا فيه مختلف أجهزة الدعم وجملة المعلومات التي حصلناها ، نجد بان لهذه الأجهزة دورا هاما فعالا في تحسين القطاع الزراعي.

النتائج المتوصل إليها:

من خلال تحليلنا لموضوع دراستنا توصلنا الى النتائج التالية:

- عرف الإستثمار الزراعي من فترة الاستقلال إلى غاية 1990 جملة من الإصلاحات والسياسات تحت عناوين مختلفة تميزت بالتذبذب والتناقض في بعض المحطات، ما ينبأ بالفوضى التي كان يتخبط فيها هذا القطاع .
- تعد أجهزة الدعم الحكومي أحد أهم الهيئات الداعمة للإستثمار الزراعي، خاصة في السنوات الأخيرة والتي تبين توجه واضح لمحاولات التشجيع على الإستثمار الزراعي ويتضح ذلك من خلال الإحصائيات.
- يعد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وسيلة من وسائل تطبيق سياسة الدعم الزراعي التي اتبعتها الجزائر، اذ بعث هذا المخطط ثقة واطمئنان لدى الفلاحين تجاه الاستثمار الزراعي.
- يعتبر قانون التوجيه الفلاحي لسنة 2008 ضرورة حتمية تزود البلاد بنطاق توجيهي قانوني يؤطر المستقبل.
- تعد أجهزة الدعم الحكومي وسيلة و أداة قد تدفع بعجلة التنمية الزراعية وذلك من خلال التطوير في صيغ الدعم والشروط لإستقطابأكبر عدد من المستثمرين في القطاع الزراعي.

نتائج اختبار الفرضيات:

بعد هذه الدراسة ومحاولة التوسع في مختلف الجوانب التي تمسها، تمكنا من القيام باختبار الفرضيات كالآتي:

1- تلعب الزراعة دورا هاما في الإقتصاد وذلك من خلال تحريك عجلة التنية الزراعية ومن ثمة التنمية الإقتصادية،وهو ما أثبتناه في الفصل الأول باعتبارها الركيزة الأساسية لقيام ونجاح النشاط الاقتصادي.

2- تم تطويرالزراعة وفق متطلبات كل مرحلة من مراحل تطور وإصلاح هذا القطاع في الجزائر،وهو ماحاولنا اثباته في الفصل الأول من خلال التعرف على جملة الإصلاحات التي مست القطاع الزراعي من الاستقلال الى غاية يومنا هذا ومدى تطورها من فترة الى أخرى، وكذلك مقارنة حجم الإنتاج المتزايد.

3- تتمثل أجهزة الدعم الحكومي في العديد من الهيآتمن وكالات وصناديق، تختلف وقد تتشابه في صيغ التمويل، فمنها ما تم تحديث صيغ الدعم فيه ومنها ما لم يعد يرى النور.

* اذن و كاجابة على اشكاليتنا المطروحة فان أجهزة الدعم الحكومي ممثلة في الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وكالة ميلة لها دور في دفع وتطوير مشاريع الإستثمار الزراعي بالولاية في فترة (2010-2018) ودليل ذلك حجم المشاريع الممولة ، إلا أن أنه كان بإمكان الصندوق التأثير أكثر لو لم يكن هدفه منصب على الحد من البطالة أكثر منه تحسين القطاع الزراعي.

التوصيات والاقتراحات:

- ✓ الاعتماد على نشر ثقافة الإستثمار الفلاحي، وتوفير التكوين الحقيقي للمستثمر الناجح ،فنجد فقط من تحتمت عليه الظروف ونشأ في بيئة فلاحية يحاول الإستثمار في المجال الزراعي.
- ✓ القيام بتحفيز وتشجيع الفلاحين من خلال تقديم مبالغ مالية لأحسن مشروع زراعي.
- ✓ ربط المجال الفلاحي بمعاهد بحث وتكوين مختصة.
- ✓ إقامة برامج ومراكز توعية وتأهيل الشباب وتشجيعهم لخدمة القطاع الفلاحي.
- ✓ لتحسين الإستثمار الزراعي يستحسن تغليب الضرورة الإقتصادية على الإجتماعية في منح فرص الدعم.

- ✓ تقديم الدعم والتمويل اللازمين لأصحاب المستثمرات الفلاحية والفلاحين بصفة .
- ✓ زيادة تفعيل آليات برامج دعم القطاع الفلاحي من قبل الحكومة.

- ✓ خلق آليات جديدة تهتم بالجوانب التي أهملها الهيئات السابقة بغية الزيادة في حجم الإنتاج الزراعي في الاقتصاد الوطني.
- ✓ تسهيل آليات الحصول على القروض للاستثمار في القطاع الفلاحي وذلك من خلال التخفيف من تكاليف وإجراءات منح القروض البنكية المقدمة للقطاع الزراعي.
- ✓ خلق تسهيلات إدارية جديدة من خلال تقريب الإدارة أكثر من المستثمر.
- ✓ توفير التمويل اللازم لأصحاب المستثمرات الفلاحية والفلاحين بصفة عامة من قبل البنوك والهيئات الداعمة للقطاع وإعطائهم الأولوية في ذلك.
- ✓ خلق صناديق تأمين حقيقية في حال الأضرار الغير متوقعة.

المراجع

قائمة المراجع:

باللغة العربية:

➢ أطروحات:

1. بلال خزار، السياسات الزراعية وآفاق تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر،مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة،الجزائر،2012-2013.

2. جعفريجمال،التقدمالتكنولوجيوتأثيرهفيتطويرالناتجالزراعيفيالجزائر (دراسةقياسيةتحليليةخلالالفترة) 2014 - 1990،أطروحةدكتوراهفيالعلومالاقتصادية،جامعةطاهريمحمد،بشار،السنةالجامعية2017-2018.

3. زهيرعماري،تحليلاقتصاديقياسيلأهمالعواملالمؤثرةعلىقيمةالناتجالمحليالفلاحيالجزائريخلالالفترة(1980-2009)،أطروحةدكتوراهفيالعلومالاقتصادية ،جامعةمحمدخيضر،بسكرة،السنةالجامعية2013-2014.

4.زاوي بو مدين، التمويل البنكي الدعم و تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر (مقاربة كمية)، أطروحة دكتوراه، جامعة مصطفى إسطنبولي، معسكر الجزائر، 2015-2016.

5. شيخاوي سهيلة، السياسات الإقتصاديةللإستثمار الزراعي ودوره في تحقيق الأمن الغذائي حالة الجزائر للفترة ما بين (1980-2016)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية،جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، 2019/2018.

6. صاحب يونس، السياسة الفلاحية والتبعية الغذائية في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة مولود معمري، تيزي وزو،الجزائر، 2014 /2015، ص66.

7. غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والإستثمار في ظل الإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتراه، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011 -2012.

8. مجدولين دهينة، إستراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة، مذكرة دكتوراه ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، 2016-2017 .

9. هيشر أحمد التيجاني، مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الإقتصاد الوطني من خلال دراسة سلوك متغيرات حساب الإنتاج وحساب لإستغلال للفترة 1974-2012، أطروحة دكتوراه، جامعة أبو بكر بالقايد، تلمسان، الجزائر، 2015.

10. هاشمي الطيب،القطاع الزراعي في الجزائر في ظل الوفرة المالية للفترة 2006-2013 بين الإنجازات والعقبات،الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات التحديات الاقتصادية الدولية الشلف، يومي 23-24 نوفمبر 2014.

11. وليد حمدي باشا، دور السياسة الإئتمانية في تمويل القطاع الفلاحي الجزائري (2000-2010)، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013-2014.

- **وثائق وإحصائيات:**

1. الجزائر بالأرقام، نتائج 2011-2013، الديوان الوطني للاحصائيات، نشرة رقم 44-47 ،2017.

2. إحصائية المعلومات رقم 25 لوزارة الصناعة والمناجم، سداسي شهر سبتمبر 2014.

3. إحصائية المعلومات رقم 33 لوزارة الصناعة والمناجم،السداسي الأول سبتمبر 2018.

4. الجريدة الرسمية، الجمهورية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 08- 16؛ العدد 46، الصادر بتاريخ 10 أوت 2008.

5. جمال جعفري، لعجال عدالة، مبادرات اصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وآثرها على الناتج الزراعي، مجلة دفاتر اقتصادية، العدد 12،2018/12/2.

- **مواقع إلكترونية:**

1. موقع الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة: www.cnac.dz

2. موقع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:www.ansej.dz

3. موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: www.angem.dz

4. الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار: www.andi.dz